الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم الفلسفة

الموضوع

الـفكر الــسيــاسي عنــد جــون لــوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالب :
منصور عبد الرزاق

إشراف :
الأستاذ : أرفيس علي

السنة الجامعية (2017/2016)

الإهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ ربّنا عليك توكلنا و إليك

أنبنا و إليك المصير ﴾

الممتحنة الآية : 4

﴿ و الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا

تعلمون شيئا وجعل لكم السمع و

الأبصار و الأفئدة لعلكم تشكرون ﴾

النحل الآية : 78

إلى أمي و أبي أمد الله في عمرهما

إلى أخي **لخضر** و أخي الصغير **رضا**

إلى أصدقائي " **علاء بن البار**" و "

زهاق شريف"

عبد الرزاق

شكر وتقدير

أسجد لله سبحانه وتعالى شاكرا
إياه ،
وكذا لكل من ساهم في إنجاز هذا
العمل من بعيد أو من قريب
سواء من خلال إهداء النصح أو التشجيع
و أخص بالذكر الأستاذ " **آرفيس علي** "
المشرف على هذا العمل
لمساعدته المعنوية وتوجيهاته
القيمة .
كما أوجه شكري إلى كل أساتذة قسم
الفلسفة
و أخص بالذكر أستاذي الدكتور
"**خوني ضيف الله** " ، و الأستاذة "**مجكدود
ربيعة** " ، و " **مزواد نسيبة** " ، و
الأستاذ "**بوزبرة عبد السلام** "
مع التقدم بجزيل الشكر و
الإمتنان لكل من أمدني يد
العون من قريب أو من بعيد

و الله ولي التوفيق

مقـــــدمـــــــة

السياسة كفكر تضرب في التاريخ البعيد قبل أي فكر إنساني آخر ، فحيثما وجدت الجماعة وجدت السلطة ، فوجدت السياسة ، و السياسة وثيقة الصلة بالفرد وحريته وملكيته وحقوقه العامة ، ولذلك فهي موضع عناية بالنسبة له ، ولعل ذلك هو السبب في هذا الكم الهائل من المعارف السياسية الموجودة في عالمنا اليوم ، و السياسة علم لا يلجأ إلى الحدس و التخمين ولكن يدرس و يستقرأ قوانين ، و السياسة فلسفة تلزم صاحب السلطة في المجتمع أن يكون ذا فكر نقدي يسعى إلى تحقيق التكامل بين مختلف مجالات الدولة ، السياسة فن يحكم الإنسان من خلال توازن و انسجام و إلهام وتذوق ، والسياسة إحساس يستجيب لحاجات الإنسان ولعله يكمن هنا قدرة الحاكم على اختيار مستشاريه.

ومن أجل تحديد الواضح للسلطة و الحكم وعلاقتهما بالمجتمع ظهر عدة مفكرين بادروا بأفكارهم و آرائهم في تطور الفكر السياسي قد تكون بعضها فلسفية و أخرى علمية ، ومن بين هؤلاء نجد الفيلسوف الإنجليزي و أحد مناصري الحرية " **جون مارك لوك**".

و اختياري للفيلسوف " جون مارك لوك " يعود إلى أنه يمثل أحد أهم أقطاب الفلسفة السياسية في العصر الحديث ، و الذي حاولت من خلاله أن أعالج في هذا البحث إشكالية سبب انتقال الأفراد من حالتهم الطبيعية الخيرة إلى المجتمع المدني ، و انطلاقا من هذا يمكن أن نحصر هذه الإشكالية في التساؤلات التالية :

- ما هي أفكار جون لوك السياسية ؟
- وكيف ساهمت في تطوير الفكر السياسي ؟
- هل الحرية و الملكية مبدأ كل نظام سياسي يسعى لتحقيقها و المحافظة عليها ؟
- ما علاقة المجتمع بالحكومة ؟
- وما هي أشكال الحكومات في رأيه ؟
- وهل جمع السلطات يقلل حق من خدمة الإرادة العامة ؟
- هل يقتضي التغير المقاومة و الثورة أم كانت من مستلزمات وضروريات العصر ؟
- وهل السيادة هي سيادة الحاكم الذي يخدم شعبه أم سيادة الشعب الذي كان سبب في وجود الحاكم؟
- وما هي أسباب انحلال الحكومة ؟

وكما هو معروف فإن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج ، وانطلاقا من الإشكالية المطروحة في هذا البحث كان المنهج يعتمد في الأساس على التحليل للوقوف على أهم الأسس التي تعطي حلا للمشكلات

المطروحة ، كما يقوم أيضا هذا المنهج على المقارنة للوقوف على أهم نقاط الاختلاف و التشابه في حالات معينة و التي كان يجب الإشارة فيها إلى ذلك لتبيين ما مدى تميز فلاسفة العصر الحديث فيما ذهبوا إليه في فلسفتهم السياسية .

ومن الدوافع الأساسية التي دفعتنا إلى هذا البحث هو كشف النقاب عن فلسفة لوك السياسية ، وكيف كان تفكير لوك السياسي في خضم الثورات الأهلية في عصره.

وتبعا لهذا فقد قسمنا هذا البحث حسبما يتوافق ما هو مطروح من تصورات كما يأتي :

مقدمة و اشتملت في الأساس على التعريف بالموضوع ، وقد حددت من خلالها الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع ، كما اشتملت أيضا على الإشكالية الأساسية للبحث وما تفرع عنها من مشكلات وكذا الدوافع الأساسية التي دفعتنا إلى هذا البحث ، وكذا الصعوبات و العوائق التي واجهتني خلال هذا العمل.

ولقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة فصول يتضمن كل واحد منها على مباحث أساسية ، ولقد عمدت في الفصل الأول المعنون بـ : **تطور الفكر السياسي في العصر الحديث** مع التركيز على أهم الفلاسفة الذين كان لهم أثر في تطور الفكر السياسي في العصر الحديث ، وكذا ملامح تطور الفكر السياسي في العصر الحديث من خلال نماذج لبعض الفلاسفة في هذا العصر .

أما في الفصل الثاني و المعنون بـ: **نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك** تناولت فيه المسار الفكري لجون مارك لوك من خلال الأحداث السياسية التي ساهمت في بلورة الفكر السياسي لجون لوك في الوجود ، ثم بعد ذلك تطرقت إلى مفهوم العقد الاجتماعي باعتباره يمثل لب فلسفة لوك السياسية ، ثم بعد ذلك الحالة الطبيعية التي كان يعيش فيها الفرد قبل انتقاله إلى المجتمع المدني ، ثم بعد ذلك نشأة المجتمع السياسي و أسباب انتقال الأفراد إلى هذا المجتمع .

بينما في الفصل الثالث المعنون بـ : **المجتمع السياسي في فكر جون لوك** ، و الذي تناولت فيه بداية الحكومة وفصل السلطات وذلك بتبيين مهمة و دور كل سلطة وكذا وظائف الحكومة ، ثم بعد ذلك تطرقت إلى أشكال الدولة ، ثم بعد ذلك تطرقت إلى فصل الدولة عن الكنيسة باعتبار أن كل واحد منهما له مهمة مختلفة عن الآخر ، ثم بعد ذلك حق الشعب في الثورة على الحكام و الحكومات المستبدة و الطاغية ، وكذا نتائج هذه الثورة من انحلال للحكومة وظهور حكومة جديدة.

و أنهيت هذا البحث بجملة من الانتقادات التي وجهت إلى فكر لوك السياسي ، ثم قمت بعرض الخاتمة وبينت فيها ما تمخض عن هذا البحث من نتائج .

وقد اعتمدت على جملة من المصادر و المراجع ، التي ارتأيت أنها ضرورية لدراسة هذا الموضوع.

وككل باحث أكاديمي ، واجهتنا العديد من الصعوبات في إنجاز البحث ، و التي عملنا على قدر المستطاع على تجاوزها ، ويمكن تصنيفها كما يلي :

- تعقد الموضوع و اتساعه ، الأمر الذي جعلني أجد صعوبة بالإلمام بجميع جوانبه.
- الجانب التاريخي للموضوع ، إذ يتطلب منا الإلمام بالحقائق التاريخية لمعرفة فهمه.
- صعوبة التوفيق بين الدراسة وبين البحث من جهة أخرى ، لأن الإحاطة بكل جوانب الموضوع ، يقتضي منا التفرغ و القراءة العميقة ، وخاصة المصادر وهذا كله حرصا على الأمانة العلمية .

ـ الفصل الأول ـ
تطور الفكر السياسي في العصر الحديث

- ✓ أولا – مفهوم الفلسفة السياسية
- ✓ ثانيا – عوامل تطور الفكر السياسي في العصر الحديث
- ✓ ثالثا – ملامح تطور الفكر السياسي في العصر الحديث

تمهيد :

إن عصر النهضة الذي كان عصرا مجددا في جميع المجالات و خاصة في المجال السياسي الذي كان عصب هذا التجديد ، حيث نشأت مذاهب جديدة تنادي بالمذهب " السلطة المطلقة"، والذي يعرف حسب أول تقريب بتأكيد سيادة فرد واحد ملك سيادة لا حد لها ولا رقابة عليها ، ولا تعترف للرعاية إلا بحق الطاعة ،مما إمتدى ذلك التجديد السياسي إلى العصر الحديث الذي يعتبر بمثليه في الفكر السياسي ما هو إلا امتداد للعصر النهضوي الذي جاء كردت فعل على العصر الوسيط متجاوزا بذلك السلطة الدينية ليحل محلها السلطة المدنية، مبينا في هذا الفصل دور عصر النهضة في تطور الفكر السياسي في العصر الحديث باعتبار عصر النهضة العامل الأساسي في هذا التطور ، وكذا ملامح هذا التطور من خلال بعض النماذج التي تمثل العصر الحديث.

أولا – مفهوم الفلسفة السياسية :

1– تعريف السياسة :

جاء في المعجم الفلسفي لـ : أندري لالاند تعريف السياسة « على أنها ما يتصل بالحياة العامة في جماعة بشرية منظمة »[1]، وكذلك يعرفها جميل الحاج « على أنها فن إدارة الشؤون العامة أو تنظيم أمور الدولة وتوجيهها »[2].

يتجلى لنا من خلال هاذين المفهومين أن السياسة تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية وكل ما يتصل بهذه الحياة من حاجيات اقتصادية اجتماعية وثقافية ، إذ تقوم السياسة على تنظيمها ، وتعتبر الطريق و المنهج المنظم لهذه المجالات إذ هي فن إدارة شؤون الحياة العامة و الدولة إذ تمثل استقامة الدولة وتوجيهها وينعكس ذلك في التطبع الجيد لأمور العامة و الدولة.

2– تعريف الفلسفة السياسية :

" تعتبر الفلسفة السياسية جزءا هاما من التفكير الفلسفي العام ، وتهدف إلى إدراك طبيعة الحياة السياسية كالمجتمعات البشرية على أساس ميزة العقل"[3].

الفلسفة السياسية هي جزء ومجال هام من التفكير الفلسفي ككل ، فهي تقوم على إدراك السياسة الموجودة داخل الدولة الواحدة أو المجتمع الواحد ولا يكون ذلك إلا عن طريق العقل الذي يعتبر ميزة فلسفية تدرك من خلاله تلك السياسات الموجودة داخل المجتمع .

" إن المفهوم المزدوج (للفلسفة السياسية) يعني نتيجة لذلك البحث عن التنظيم السياسي الأكثر عقلانية أي التنظيم الذي يستطيع أن يؤدي بالإنسان إلى السيطرة على القوة وتوجيهها إلى تحقيق أغراض إيجابية تخدم المجتمع و الإنسان"[4].

ويعني ذلك أن الفلسفة السياسية تعمل على البحث عن النظام السياسي الملائم للدولة و الذي يكون أكثر عقلانية ، حيث يقوم على السيطرة على القوة البشرية وتوجيهها نحو الأفضل ونحو خدمة المجتمع و الإنسان وفق أغراض وحاجيات إيجابية يستطيع من خلالها الإنسان أن يبني دولة نحو التقدم و الازدهار.

---

[1] – أندري لالاند : موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب : خليل أحمد خليل ، المجلد الأول ، ط2 ، منشورات عويدات، بيروت ، باريس ، 2001، ص 994.

[2] – جميل الحاج : الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي ، ط1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 2000 ، ص 298.

[3] – إسماعيل زروخي : دراسات في الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 08.

[4] – مختار عريب : الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا ، (د ط) ، مؤسسة عنوان الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009، ص 35.

3- تعريف علم السياسة :

يعرف علم السياسة على أنه « دراسة المؤسسات و العمليات و السلوكيات و العقائد السياسية بقصد استخراج قوانين وتعميمات تفسر مختلف الظواهر التي يتمخض عنها العمل السياسي»[1].

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن علم السياسة هو « دراسة »وتعني استخدام (المنهج العلمي) في المؤسسات و الهياكل و السلوكيات وكل ما يتعلق بالسياسة و الهدف من ذلك الوصول إلى نظريات وقوانين و إقامة الاستقراء التجريبي على تلك القوانين بتعميمها لتفسير كل المجالات التي يتمخض عنها العمل السياسي ، أي أن علم السياسة يقوم بدراسة الظاهرة السياسية عن طريق المنهج العملي بهدف الوصول إلى قوانين عامة تحكم العمل السياسي ويعتبر علم السياسة من العلوم التي تدرس الإنسان باعتباره كائن سياسي.

من خلال التعاريف السابقة " لفلسفة السياسة "و " علم السياسة" نستنتج بعض الفروقات بينهما:

أ- فلسفة السياسة تقوم على إدراك طبيعة الحياة السياسية للمجتمعات ، بينما علم السياسة يقوم بدراسة المؤسسات و الهياكل السياسية.

ب- فلسفة السياسة تهدف للوصول إلى التنظيم السياسي الأكثر عقلانية ، بينما علم السياسة يهدف للوصول إلى القوانين التي يتمخض عنها العمل السياسي.

جـ- فلسفة السياسة ذات جانب نظري قائم على التأمل ، بينما علم السياسة ذات جانب عملي قائم على التجربة العملية أو على المنهج العملي.

4- ميزات الفلسفة السياسية :

للفلسفة السياسية ميزات وهي :

أ- العقلانية :

" أنها نظر عقلي أي استخدام العقل في الأمور التي تنظم الحياة البشرية فهي بذلك نفترض دائما فاعلية الإرادة الإنسانية ، إذ كانت الفلسفة السياسية هذا النظر العقلي الشامل الذي يمارسه الإنسان على الوقائع السياسية التي يعيش في ظلها ، فإنها من هذه الرؤية نفترض دائما فاعلية الإرادة الإنسانية في الفعل و الممارسة"[2]

إذ يعتبر العقل ميزة الفلسفة عامة وميزة الفلسفة السياسية خاصة إذ هي نظر عقلي تستخدم العقل في الأمور السياسية التي تحكم الدولة و الأمور الأخرى التي تنظم الحياة البشرية ،فهي تقوم على إعمال العقل الذي

[1] - محمد وقيع الله أحمد : مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2010 ، ص 23.

[2] - إسماعيل زروخي ، المرجع السابق ، ص 11.

يفترض دائما فاعلية الذات وفاعلية الإرادة الإنسانية إذ تقوم الفلسفة السياسية على النظر العقلي الشامل يستخدمه الإنسان ويمارسه على الوقائع السياسية وتنظيم الحياة الاجتماعية التي يعيش في ظلها الإنسان.

ب– الشمولية :

الفلسفة السياسية تدرك الظاهرة السياسية إدراكا شاملا ملما بكل حيثياتها اقتصادية كانت أو اجتماعية، حيث أن السياسة هي الإطار الذي يبلور فيه جميع النشاطات الموجودة داخل المجتمع ، وهي بذلك الحيز أو القوقعة ، فهي نظرة شاملة يدرك من خلالها كل المظاهر الإنسانية (من تنظيم وسلم وعدالة و أمن ، وتربية ، ...)[1].

فهي غاية شاملة لجميع الغايات الأخرى ، فهي تهتم بالعمل الشمولي الصالح لكل الأزمنة وكل الظروف المحيطة بالفرد القائم على التجريب في أساسه (عمل فرد أو جماعة) ، فهو بذلك يدرس النوع البشري، ويقوم على تحقيق مصالح الفرد و أغراضه وحاجياته ، ويقوم كذلك بالمحافظة على جماعة معينة وتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من البشرية ، حيث أن الفلسفة السياسية أو العمل السياسي يبرز من خلال هذه الوضعية الخاصة كخاصية وميزة الشمولية التي تخص النوع الإنساني .[2]

ج– اللازمنية :

إن الفلسفة السياسية هي نظرة لازمنية لأنها لا تدرس نظام سياسي معين أو دولة معينة بل نبحث عن نظام سياسي صالح لكل زمان ومكان ، فغاية الفلسفة السياسية هي البحث وتقديم تصور ذاتي للفيلسوف عن شكل لأشكال حياة البشر و أحسن نظام الذي تقوم عليه الدولة و أحسن حاكم الذي يحكم الدولة من خلال شروط الحاكم ليكون حاكما خادما للدولة .[3]

كل هذه الغايات تكون صالحة لكل زمان لا يكتنفها زمان بعينه ، حتى و إن كان هذا في زمان معين ومجتمع معين فيعتبر كنقطة انطلاق ، لأنها تريد أن تفهم حياة البشر بغض النظر عن المرحلة التاريخية التي يعيش فيها الفيلسوف و الرقعة الجغرافية التي يعيش بداخلها ، فهو بذلك يتجاوز الحيز الزمكاني معطيا نظرية سياسية صالحة لكل الأزمنة .[4]

[1] – مختار عريب ، المرجع السابق ، ص 38.

[2] – المرجع نفسه ، ص 38.

[3] – المرجع نفسه ، ص 38.

[4] – المرجع نفسه ،ص ص 38 ، 39.

د– معيارية :

نجد كذلك أن الفلسفة السياسية فلسفة معيارية يسعى من خلالها الفيلسوف أن يعطي نموذج للحكم المثالي .

" الفلسفة السياسية كذلك مبحثا معياريا في جوهرها أي مبحث يحاول من خلاله الفيلسوف السياسي أن يقدم نموذجا أو معيارا للحكم المثالي ، يحتذي على غرار ما قام به أفلاطون في الجمهورية التي يحكمها الفيلسوف ".[1]

الفلسفة السياسية هي بحث متواصل يسعى من خلاله الفيلسوف على إيجاد طريقة إلى الوصول للحاكم المثالي أو الحكم المثالي ومثال ذلك ما قام به أفلاطون في الجمهورية التي يحكمها الفيلسوف ، وكذا ما قام به الفرابي في المدينة الفاضلة التي يحكمها الفيلسوف النبي .

ونستنتج في الأخير أن للفلسفة السياسية ميزات متعددة تتمثل في الميزة العقلانية و الشمولية و اللازمنية و المعيارية.

ثانيا – عوامل تطور الفكر السياسي في العصر الحديث

1– عصر النهضة :

ظهرت حركة النهضة الفلسفية كرد فعل على ما كان سائدا في عصر الظلمات ،« وكلمة النهضة (Renaissance) أي النهضة الفلسفية أو المصطلح المستخدم في تاريخ الفلسفة وهي تدل على حركة البعث الجديدة للفكر الإنساني في المذاهب الاجتماعية العامة و الاتجاهات الفلسفية المختلفة في أوروبا عامة و إيطاليا خاصة »[2].

حيث نتج عن هذه الحركة ما يلي :

أ– لقد ساهمت على وضع نظريات سياسية و إصلاح ديني على يد مارتن لوثر* ، أتاحت مجال أوسع للفكر الإنساني أي نظريات وضعية بدلا من السلطة الدينية ، حيث تميزت بالهجوم العنيف على

[1] – مختار عريب ، المرجع السابق ، ص 40.

[2] – عبد المجيد عمراني : محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي السياسي ، ط1 ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2008 ، ص 98.

* – مارتن لوثر : Martin Luther مصلح ديني مسيحي شهير ، ومؤسس المذهب البروستنتي ، ولد في إسيليبن Eisleben (في نواحي هلة Halle شمالي ألمانيا) في 10 نوفمبر 1483 وتوفي 18 فبراير 1546 ، أهم مؤلفاته (في الأسرة البابلي للكنيسة) . أنظر كتاب (عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ،ج2 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1984 ، ص 363).

الدين المسيحي و الأخلاق ، وفصلها عن السياسية لذلك نجد كل من مكيافيلي* الذي أراد أن يؤسس فلسفة سياسية على أسس علمية محدثة فصلا بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي ، وكذلك جان بودان المفكر القانوني و السياسي الفرنسي ، حيث ساهمت على حرية الفكر وممارسة التجديد وكل أنواع الإبداعات في مختلف المجالات.[1]

ب– مكيافلي : « إن مكيافلي مهم ربما من حيث إنه الفيلسوف السياسي الأول الذي حاول أن يفهم السياسة عمليا ونظريا على نحو ما هي عليه بالفعل ، وبالتالي يطلق عليه أحيانا مؤسس العلم السياسي الحديث ، فهو يمثل موقف عصر النهضة»[2] .

عني مكيافلي بالسياسة عمليا ونظريا ، وكانت نظرته للسياسة تتركز حول كيفية الحصول على السلطة (الحكم) و المحافظة عليها ، ولما كان هذا هو الهدف ، فلا محل للاعتبارات الأخلاقية إن الغرض هو النجاح السياسي ، فلا على طالبه بعد ذلك من انتهاك القواعد الأخلاقية و الإنسانية ، ولهذا انصب بحثه على بيان أنواع الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى النجاح السياسي في مختلف المواقف ، وقد هيأ له هذا النظر أحوال مدينة فيرنتسه نفسها : فهذه المدينة الدولة في القرنين الخامس عشر و السادس عشر كانت مدينة المالية و التجارة و بالتالي كان الهدف هو تقدير المكاسب و الخسارة ، غد أن جاء تصور مكيافلي للسياسة على أنها صفقة مالية تجارية المهم فيها هو الربح ، لا مراعاة قواعد أخلاقية ، و الحرية السياسية هي المقولة الأساسية في الفلسفة و الممارسة السياسية.[3]

وفي كتابه " الأمير" صنف مكيافلي الدول إلى صنفين وفقا لعدد الحاكمين : الملكيات و الجمهوريات ، و الملكيات يمكن أن تكون محدودة أو مطلقة استبدادية أو طغيانية ، و الجمهوريات يمكن أن تكون جماهيرية أو متوازنة ، ونجاح الأمير يتوقف على مروأته وجرأته و شخصيته لتحقيق المصلحة العليا لإمارته ، حيث أن الفلسفة السياسية عند مكيافلي تقوم على إنكار التشريع الإلهي و القانون الوضعي إذ غايتها في نظره هي المصلحة العامة ، و الأمن و الرفاهية للجماعة ، وليس تلك الغايات الأخلاقية

* - مكيافلي : Niccolo Machia Velli مفكر سياسي ومؤرخ إيطالي ، ولد في سنة 1469 ، وتوفي في سنة 1527 ، أهم مؤلفاته (الأمير). أنظر كتاب (عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 463).

[1] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 98.

[2] – وليم كلي رايت : تاريخ الفلسفة الحديثة ، تر : محمود سيد أحمد ، تقد ومر : إمام عبد الفتاح إمام ، ط1 ، التنوير للطباعة و النشر ، بيروت ، 2010 ، ص 49.

[3] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص ص 99 ، 100.

التي تصورها المفكرون السياسيون السابقون ، وللحكم على السياسة ينبغي أن نأخذ في الاعتبار النتائج الاجتماعية و السياسية.[1]

أما عن نظرته للطبيعة البشرية فإن النزاع أصيل في طبع الإنسان ، و لا سبيل مطلقا إلى القضاء النهائي على المنازعات هكذا يرى مكيافلي ، و المظهر الأساسي للنزاع الاجتماعي هو الصراع الأزلي الدائم بين عامة الشعب من جهة وبين العظماء و الأقوياء من ناحية أخرى ، ويمكن أن يعد هذا نوعا من الصراع الطبقي ، بيد أن مكيافلي لا يقيمه على أسس اقتصادية كما فعل ماركس و أتباعه ، بل أقامه على إرادة القوة و الشهوة إلى السيطرة ، وفي كل دولة نجد الغالبية العظمى تنشد الأمن على أشخاصهم و أموالهم ، بينما نجد القلة ، إما أن تكون أرستقراطية وراثية ، أو من التجار، تشتهي السيطرة على الجماهير ، و كذا فن الحكم الذي يتمثل في استخدام القوة الجائرة أو الاستعانة بالمغريات وحسم الأمور ، و الاحتفاظ بجيش وطني قوي.[2]

يقول مكيافلي « فللتحكم فيها ثلاث طرق : الأولى : أن يخرب الفاتح البلاد المفتوحة ، ثم يؤسس سلطنته على أنقاض السلطنة الغابرة ، و الثانية : أن يعيش الفاتح في البلاد المفتوحة ، والثالثة : أن يمنح البلاد حريتها السياسية و استقلالها الداخلي شريطة أن يفرض عليها الجزية في كل عام»[3]

استخدام القوة هو العنصر الأساسي في الاستيلاء على الحكم ، و الدهاء و الحذق هما العنصران الأساسيان لاستمرار الحكم هذا ما قال به مكيافلي ، ويقول أيضا « إن أمثال هؤلاء الرجال يجدون صعوبات عظيمة جدا في الوصول إلى غايتهم ، وينبغي لهم أن يتغلبوا على كل ما يعترضهم أثناء الطريق بكفاءتهم وقدرتهم ، فإذا استطاعوا المقاومة و تغلبوا على تلك العقبات ، وبدأ الناس يقدرونه قدرهم و يحبونهم ، وإن استطاعوا أيضا أن يخفتوا أصوات حاسديهم ، فإنهم يعيشون أقوياء مؤيدين محترمين سعداء»[4] ، وفي هذا نداء من مكيافلي لكل أمير استولى على الحكم بقوة فيجب عليه بدهائه أن يجعل من الناس يحبونه ويقدرونه و أن يطفئ نار الفتنة لكي يستمر ملكه.

[1] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 101.

[2] – المرجع نفسه ، ص 101.

[3] – نيقولا مكيافلي : الأمير ، تر : محمد لطفي جمعة ، (د ط) ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، 2012 ، ص 60.

[4] – المصدر نفسه ، ص 63.

جـ- حركة الإصلاح الديني : « لقد كان رجال الكنيسة يستعملون عدة طرق وحيل ، وذلك لاستغلال عقول الناس وتقديم أغلى ما يملكون لرجال الدين لأنهم يدعون بأنهم يمثلون الله على الأرض »[1]

كان هذا الاستقلال من رجال الدين للناس لحماية مصالحهم وتوسيع ثرواتهم وتجميد عقول تابعيهم بأنهم هم رسل الله في الأرض فيعطون بذلك صكوك الغفران مقابل أموال أو ذهب أو أغلى ما يمتلك الناس ، ولهذا قامت حركة الإصلاح الديني وهي الحركة البروستنتينية ، ومن أهم مفكريها نجد مارتن لوثر ، وجون كالفن.*

I- **مارتن لوثر** : لا يتصور المصلح العظيم مارتن لوثر MARTIN LOTHER نفسه فيلسوف أو سياسي ، بل هو لاهوتي وطالب من طلاب «كلمة الله» حيث نجده قد أعلن بأن الكتاب المقدس للمسيحية هو المرجع الوحيد ، وقال بأن رائد المسيحية هو الإنجيل ، ويجب عليه أن يطيع الحاكم ويدافع عنه.[2]

إن الفساد الخلقي و الأخلاقي للإنسان يجعله يبتعد عن الله ، حيث أن القوة تأتي من الله ، ولا يكون هذا إلا عن طريق الإيمان لأنه أساس للسياسة .[3]

حيث أن لوثر دعم الطبقة الحاكمة و أيد الإصلاح المعتدل في المدن الألمانية ، يجب على كل مواطن ألماني أن يحترم السلطة المدنية و النظام الزمني هي المبدأ الأساسي لتكوين السلطة المتوفقة و القوية ، فالشعب هنا يجب أن يكون محكوما بالقوة لأن الله هو الذي أعطاها للحاكم و أعطى له السيف للفصل به ، و السيف تأسس من قبل الله لمعاقبة الأشرار وحماية المستقيمين و المحافظة على السلام .[4]

---

[1] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 103.

* – جون كالفن : jhon Kalvan (1509-1564) مفكر ديني فرنسي ، أهم مؤلفاته (المؤسسة المسيحية 1536) . أنظر كتاب (عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 105).

[2] – المرجع نفسه ، ص 104.

[3] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي : تاريخ الفلسفة السياسية ، تر : محمود سيد أحمد ، مر وتقد : إمام عبد الفتاح إمام : من ثيوكيديديدس حتى أسبينواز، ج1 ، (د ط) ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 462 ، 467.

[4] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 104.

II- **جون كالفن** jhon Kalvan :من مناصري المذهب البروستانتي وقال بأن السيادة لله ، أي أن الكنيسة المسيحية و الدولة تخضعان لسيادة الله و المتمثلة في الكتاب المقدس ، وهو ضد طغيان الحاكم على رعاياه ، لأن الشعب هو الرعية التي أوصى الله بحمايتها ورعايتها.[1]

ثالثا – ملامح تطور الفكر السياسي في العصر الحديث

العصر الحديث هو الفترة من تاريخ البشرية التي عقبت العصر الوسيط و التي تحرر فيها فكر الإنسان من ربق الخرافة و اللاهوت وشتى أشكال القيود الفكرية التي وقفت حاجزا أمام تفتح العقل وانبساطه ، وطالما يرمز إلى هذه الفترة بأنها تحمل المؤشرات الفكرية و التاريخية التي تبشر بوعي الإنسان لذاته ، بوصفه الكائن الفاعل في هذا الوجود و القادر على تحديد مسار حياته المستقبلية بتعزيز الأمور التي تدفع إلى التقدم الفكري و الأخلاقي و السياسي.[2]

وما يهمنا هنا التطور السياسي الذي عرفه العصر الحديث عبر فتراته الزمانية معتمدينا على أعلامه الفلاسفة السياسيين و أبرزهم ، ونذكر :

1- **هوبز**:

قدم توماس هوبز* T.Hobbes فلسفته السياسية بصورة موضوعية في ثلاث كتب هي :« **مبادئ القانون**» (1640) و « **في المواطن** » (1642) و « **التنين** » (1651) ، وتتعلق الاختلافات الأكثر وضوحا بين الكتب بتطور النظرية اللاهوتية و إحكامها في الكتب الأخيرة.[3]

يمكن أن ننظر إلى قصد هوبز على أنه مزدوج [4]:

أ– وضع الفلسفة الأخلاقية و السياسية لأول مرة على أساس علمي.

ب– المساهمة في تأسيس سلام مدني ومودة ، وفي إعداد البشرية لكي تفي بواجباتها المدنية ، وهذان المقصدان : النظري و العلمي مرتبطان ارتباطا وثيقا في ذهن هوبز.

---

[1] – عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص ص 105 ، 106.

[2] – أحمد ملاح : المختصر في تاريخ الفلسفة الغربية من طاليس إلى باشلار ، ط1 ، رياض العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 79.

* – هوبز Thomas Hobbes فيلسوف إنجليزي ومفكر سياسي كبير ، ولد في إستوارت westport (في إقليم wiltshire) في 5 أفريل سنة 1588 وتوفي في هاردوك هول Hardwik Holl في مقاطعة دربي Derby shire في 4 ديسمبر 1679 .أنظر كتاب (عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج2 ، ص 554).

[3] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي ، المرجع السابق ، ص 573.

[4] – المرجع نفسه ، ص 573.

لقد أخفق التراث اليوناني كله من سقراط ، و أفلاطون ، و آرسطو ، وبلوتارك حتى شيشرون حسب هوبز ، حيث وحد بين المقصد المدني أو الحضاري بتراث الفلسفة السياسية ، بحيث أخفق التراث كله كما يرى هوبز في بحثه عن الحقيقة.[1]

حيث أحدث هوبز ثورة فكرية فلسفية في السياسة مغايرة لما قبلها إذ لم تعد صلاحيتها معتمدة على الدين بل تعتمد على البعد الفلسفي وليس على قوة الحاكم كما يعتقد مكيافلي ، بل تعتمد على المجتمع الذي يهبها للحاكم و يخلعها منه ، فالحاكم موجود بالعقد ليخضع له ، ويخضع له لأنه هو الأصل في عملية التعاقد ، ولا تتم هذه العملية إلا وفق التعاقد الاجتماعي .[2]

و الحالة الطبيعية كما يتصورها هوبز هي حالة من الاضطراب و الخوف لأنه يحكمها منطق العنف و الحرب و القوة ، وحالة الرعب هذه هي التي جعلت الإنسان ينتقل من وحشية المجتمع الطبيعي إلى طمأنينة المجتمع المدني عن طريق ما سمي بالعقد الاجتماعي ، حيث ينتقل الإنسان من كائن طبيعي إلى كائن مدني سياسي بإرادته فاقد بذلك حريته الطبيعية ، ملتزما بالقانون الوضعي .[3]

فالعقد حسب هوبز هو الانتقال من السيادة الإلهية إلى الحاكم المطلق بالتعاقد و يكون هذا العقد من طرف واحد وهو الشعب ولا يحق محاسبة الحاكم ومبررات هذا العقد الخلاص من العنف و الخوف ، حفظ الحقوق وحفظ الجنس البشري فينشأ ما يسمى بالمجتمع المدني (الدولة) وتكون الحقوق قانونية مقيدة إلا أنها خاضعة لإرادة الحاكم.[4]

يقول هوبز :« أما الوسيلة الوحيدة لإنشاء هذه السلطة المشتركة ، القادرة على الدفاع عن البشر في وجه إجتياحات الغرباء و الإساءات المرتكبة بحق بعضهم ، وحمايتهم حتى يتمكنوا من الاكتفاء و الشعور بالرضا بواسطة صناعتهم الخاصة وثمار الأرض ، فتكمن في جمع كل قوتهم وقدرتهم باتجاه شخص أو مجموعة أشخاص ، تستطيع بغالبية الأصوات حصر كافة إرادتهم في إرادة واحدة »[5]. وفي هذا معنى أن الحاكم ليس طرفا في هذا العقد ، فإنه لا يجوز لرعيته مسألته عن الطريقة التي يؤدي بها مهمته ، فالعقد عبارة عن تفويض من طرف مجموعة من

[1] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي ، المرجع السابق ، ص 573.

[2] – علي عبود المحمداوي : الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى ، ط1 ، دار الروافد الثقافية ، بيروت ، 2012 ، ص 25.

[3] – المرجع نفسه ، ص 25.

[4] – المرجع نفسه ، ص 26.

[5] – توماس هوبز : اللفياثان ، تر : ديانا حرب وبشرى صعب ، مر وتقد : رضوان السيد ، ط1 ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، أبو ظبي ، 2011 ، ص 179.

الأشخاص إلى شخص لتولي أمورهم ، إذ لابد من تفويض الأفراد كل قوتهم وكل سلطتهم إلى رجل واحد أو إلى هيئة اجتماعية واحدة يمكنها أن تجعل من كل إرادتهم إرادة واحدة أي إتحاد الجميع في شخص واحد.

حيث أن أسباب نشوء هذا العقد يكمن في الخروج من حالة الحرب إلى حالة السلم لأن البشر في حالة الطبيعة في تنافس دائم نحو الأمجاد و الكرامات عكس الكائنات الأخرى ، لأن غريزة الإنسان مبنية على الشر لأن الإنسان مخلوق حافل بالنقائص ، جبان ، فاسد ، خبيث ، تدفعه المصلحة الذاتية ، لا يحب السلام عكس الكائنات الأخرى لأنها كائنات لا يوجد لديها فرق بين الخير العام و الخير الخاص ، فهي مدفوعة طبيعيا نحو خيرها الخاص ، فهي تساهم بالتالي في الخير العام عكس الإنسان الذي يبحث عن المصلحة و الخير الخاص مما دفع الإنسان إلى بحث لعلاج فوجد العلاج هو في إيجاد مجتمع تسوده قوانين تحكم الجميع ، فيزول الخوف و النزاع .[1]

وقد أعد مكيافلي ، ثم بيكون* ، لانسلاخ هوبز الأكيد عن التراث بصفة حاسمة لقد أخفق الكلاسيكيون ، كما يرى مكيافلي ، لأن هدفهم كان بعيدا جدا ، لأنهم أقاموا مذاهبهم السياسية على اعتباراتهم لطموحات الإنسان العليا ، وحياة الفضيلة و المجتمع المكرسة لترقية الفضيلة ، لقد نظروا لأنفسهم على أنهم بدون فائدة كما يقول بيكون ، لقد سنوا قوانين خيالية لدول خيالية ، وتكمن واقعية مكيافلي في تقليل واع من شأن معايير الحياة السياسية ، بل أخذ الأهداف الدنيا التي يسعى إليها بالفعل معظم الناس ، ومعظم المجتمعات معظم الوقت على أنها هدف لها فمن المحتمل أن تتحقق الخطط السياسية المصاغة على ديناميكية دنيوية ، وعلى دوافع الإنسان الدنيوية ، ولكن الأكثر قوة ، أكثر مما تحقق يوتوبيا الكلاسيكيين.[2]

ومعنى ذلك أردت الفلسفة السياسية الحديثة التخلص من السياسات الكلاسيكية القديمة التي كانت تنظر للإنسان على أنه الهدف في الحياة السياسية ، بل شغلت بالأهداف أو الحاجيات الدنيا التي يسعى إليها معظم الناس.

[1] – توماس هوبز ، المصدر السابق ، ص 178.

* – بيكون (فرانسيس) Francis Bacon , Barano Fvervlam.Viscountsr.Alban فيلسوف وسياسي إنجليزي ولد 21 يناير سنة 1561 في لندن ، وتوفي في 9 أبريل سنة 1626 في لندن ، أهم مؤلفاته (الأورغانون الجديد Nouvumorganum) أنظر كتاب (عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج1 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1984 ، ص 392).

[2] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي ، المرجع السابق ، ص 574 .

حيث وضع هوبز بعناية كبرى وتفصيل ، على خلاف مكيافلي قواعد لقانون أخلاقي ، أو قانون طبيعي ، قانون طبيعي من حيث أنه ملزم أخلاقي ، يحدد أغراض المجتمع المدني ، غير أنه فصل متبعا «واقعية» مكيافلي ، نظريته عن القانون الطبيعي مما هو أكثر قوة في معظم الناس معظم الوقت ، ليس العقل و إنما الانفعالات.[1]

و الآراء السياسية التي جاء بها هوبز و المبسوطة في « اللوائثان» Leviathan التي كانت ملكية متطرفة ،كان هوبز يدين لها لزمن طويل ، فحين سحب البرلمان « عريضة الحق» ، ونشر هوبز ترجمة «لثبوسيديس» Thucidides ، بقصد صريح لفضح شرور الديمقراطية وحين اجتمع " البرلمان الطويل" في سنة 1640 ، وأرسل « لود» Loud و « سترافورد » Strafod إلى البرج ، خاف هوبز وهرب إلى فرنسا ، وكتابه « عن الحقوق المدنية » De.cive ، الذي ألف سنة 1641 يبسط من حيث الجوهر ، ذات النظرية التي يبسطها « اللوائثان » ولم يكن اندلاع الحرب المدنية بالفعل هو الذي أقصى إلى أرائه ، بل توقع هذه الحرب ، و أيا ما كان فإن الأفكار التي اقتنع بها تقوت عندما تحققت مخاوفه.[2]

وبسبب ما نظر إليه هوبز على أنه اكتشاف الجذور الحقيقية للسلوك البشري ومعرفة بالطبيعة البشرية وطريقته العلمية في الانتقال ، فقد اعتقد أنه نجح حيثما فشل الآخرون كلهم ، أي أنه الفيلسوف السياسي الحقيقي الأول ، وطبقا لهذه الاعتقادات أوصى بأن تقرر كتبه في الجامعات من حيث إنها معتمدة و موثوق بها، وتهاجم باستمرار نظريات أرسطو التي تكون آراؤها في هذا العصر وفي هذه الأجزاء ذات سلطة أعظم من أي كتابات بشرية أخرى ، مدمرة و زائفة.[3]

2- نيقولا مالبرانش:

أ- الأخلاق و السياسة :

هناك ارتباط وثيق بين الأخلاق و السياسة عند مالبرانش* ،حيث أن كلاهما يستقي من منبع واحد ألا وهو الكتاب المقدس إذ لابد بالنسبة للتعايش مع الآخرين من إقامة مجتمع يقوم على النظام و المصالح الخاصة لأفراده إلا أنه يجب على أعضاء المجتمع التمسك بأهداب الفضيلة التي تتمثل في الفضائل الدينية فالدين أهم الأشياء جميعا ، ويعطينا مالبرانش مثالا على الفضائل ، يقول أن النبيل يجب أن يعامل سائقه الخاص معاملة

[1] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسي ، المرجع السابق ، ص 574.

[2] – براتراند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، تر: محمد فتحي الشنيطي ، (د ط) ، الدار المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1977 ، ص 89.

[3] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسي ، المرجع السابق ، ص 574.

* – مالبرانش : Nicolas Malibranch فيلسوف فرنسي ، من أنصار مذهب ديكارت ، مع نزعة دينية وصوفية واضحة ، ولد في باريس في 5 أغسطس سنة 1638 ، وتوفي في 13 أكتوبر 1715 ، أهم مؤلفاته (الطبيعة و النعمة ، البحث عن الحقيقة) ، أنظر كتاب (راوية عبد المنعم عباس : الفلسفة الحديثة و النصوص ، (د ط) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 ، ص 31.)

أفضل مما يعاملها لحصانه لأن السائق إنسان وهذه الصفة تجعله أكمل من الحصان ، أما إذا فضل العكس فإنه يتهم بعدم التقيد بتسلسل نظام Order فحب النظام لا يختلف عن المحبة Locharité فأولهما هو حب النظام ، والثاني هو حب الإنسان.[1]

الإنسان ولد في كنف المجتمع أي يجب عليه أن يتحلى بفضائل الجماعة ألا وهي الاحترام ، وهذا الاحترام يكمن بتحليه بفضائل الموجودة في الدين فالدين هو منبع الفضائل جميعا.

ب– التنظيم السياسي :

« هناك سلطتان في العالم منحهما الله السيادة :الكنيسة و الدولة،إن مهمة السلطة المدنية إبقاء المجتمعات مدنية ، ومهمة السلطة الدينية إقامة و إبقاء المجتمع السماوي الذي يبدأ على الأرض ولا ينتهي أبدا».[2]

« فإذا كان المجتمع السماوي أكمل من المجتمع المدني فيجب علينا أن نعمل و أن نطيع السلطان طاعة تامة ، ولا طاعة للحاكم حين يأمر بشيء ضد الله تعالى نفسه أو ضد السلطة الممثلة له ، حينئذ يجب مقاومته و الإطاحة به ، ويمنح مالبرانش حق الثورة للكنيسة فقط ، وهي ممثلة سلطة المجتمع السماوي».[3]

هناك سلطتان ، سلطة سماوية تحكمها الكنيسة وتمثل المجتمع السماوي ، وهناك سلطة مدنية وتمثل المجتمع المدني وعلى السلطة المدنية أن تخضع للسلطة السماوية و يحق للسلطة السماوية (الكنيسة) أن تعلن الثورة على السلطة المدنية إن خرجت عن طاعتها .

3– سبينوزا :

كان العالم فيها يراه سبينوزا* – فسيحا يمكن أن يجد فيه مكان يعبر من خلاله عما في نفسه،ولكن وصفه هو بالذات يهوديا بين المسيحيين ، ومتمردا بين اليهود جعل من المستحيل عليه الوصول إلى السلطة ، التي يروم لها فانكمش على نفسه في عالم آخر من الأفكار الميتافيزيقية ، وبالرغم مما يوحي في سيرته و أفكاره بالبعد عن السياسة و السلطة فإن من اللافت للنظر حقا أن يكون آخر كتبه « رسالة في اللاهوت و السياسة».[4]

---

[1] – براتراند راسل ، المصدر السابق ، 89.

[2] – إبراهيم مصطفى إبراهيم : الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، (د ط) ، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص ص 180-181.

[3] – المرجع نفسه ، ص 181.

* – سبينوزا (باروخ) ولد بأمستردام في 24 نوفمبر سنة 1632 وهو ينتمي إلى أسرة يهودية برتغالية ، أهم مؤلفاته (رسالة في اللاهوت والسياسة) ، أنظر كتاب (سبينوزا : علم الأخلاق ، تر : جلال الدين سعيد ، (د ط) ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، (د ت) ، ص 09).

[4] – علي فهمي خشيم : الفلسفة و السلطة ، ط1 ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، بنغازي ، 1999 ، ص ص 42-43.

يقول سبينوزا : « ينتج الضرر للدين و للدولة إذا ما أعطى رجال الدين سلطة سياسية في الدولة ، ولا ينشأ الاستقرار إلا بفصل السلطتين ، و الحد من سلطة رجال الدين حتى يتفرغوا لأمور الدين و للعقائد السلفية الشائعة».[1]

يهدف سبينوزا في هذا القسم إلى تحرير السلطة السياسية من التسلط الديني و إلى الدفاع عن علمانية الدولة ، إن الدولة لا تستمد مبدئها لا من الدين ولا من الأخلاق وذلك لأن كل من العقل و الوحي لا يمتلكان قوة القانون إلا في داخل الدولة .

و الحق الطبيعي كما يعرفه سبينوزا بقوله :« أعني بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد ، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتعدد وجوده وسلوكه حتميا على نحو معين ، فمثلا يتحتم على الأسماك بحكم طبيعتها ، أن تعوم و أن يأكل الكبير منها الصغير ، وبالتالي تستمتع الأسماك بالماء ، ويأكل الكبير منها الصغير ، طبقا لقانون طبيعي مطلق».[2]

قانون الطبيعة هو قانون جائر القوي فيه يأكل الضعيف ، حيث أن هذا القانون لا يمكن لكل فرد من الوصول إلى طموحاته ، إذ أن أحد لا يضمن في نفسه القدرة على حماية نفسه ممن هو أقوى منه و للخروج من حالة عدم الشعور بالأمن توصل البشر بمشيئتهم أو رغما عنهم إلى تكوين إتحاد ، وحدوا فيه قوة الجميع تحت إرادة واحدة وكذلك توصلوا إلى تعهده بالعناية ليضمن حمايتهم به ، يقول اسبينوزا :« لكي يعيش الناس في أمان وعلى أفضل نحو ممكن ، كان لزاما عليهم أن يسعوا إلى التوحد في نظام واحد».[3]

إن الجسم السياسي الذي يتشكل بهذه الطريقة يمتلك سلطة كاملة على أعضائه بموجب العقد سواء أكان العقد صريحا أم ضمنيا و الذي تخلى بموجبه الأعضاء للحاكم عن حقوقهم الطبيعية الذي كان بإمكانهم أن يسمحوا لإحقاقه بموجب امتلاك الدولة للقوة المطلقة ، فالمواطنون لم يعد على وجه بالطاعة إلا أن بالإمكان إجبارهم على ذلك وليس في مصلحتهم عدم الخضوع.[4]

[1] – باروخ اسبينوزا : رسالة في اللاهوت و السياسة ، تر : حسن حنفي ، مرا : فؤاد زكرياء ، ط1 ، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2005 ، ص 97.

[2] – المصدر نفسه ، ص ص 367-368.

[3] – المصدر نفسه ، ص 370.

[4] – المصدر نفسه ، ص 373.

حيث يعتبر سبينوزا من الفلاسفة الأوائل المدافعين عن فكرة الديمقراطية وهذا ما يظهر جليا في كتابه «رسالة في اللاهوت و السياسة» رفضا بذلك الفلسفة السياسية التقليدية التي يحل محلها فلسفة سياسية تحاكي الواقع وتدرس مشاكله مثل فلسفة مكيافلي إلى حد بعيد.[1]

وكذلك لا ننسى أن فلسفة سبينوزا في السياسة مستمدة أساسا من هوبز ، رغم الإختلاف بين الرجلين، فاسبينوزا في حالة الطبيعة يقول بأنه ليست ثمة صواب أو خطأ ، فالخطأ يتمثل في عدم إطاعة القانون، وهو يسلم بفكرة أن الحاكم لا يمكنه أن يخطئ ، وأوجه التشابه مع هوبز تكمن في أن الكنيسة يجب فصلها عن الدولة ويجب كذلك على الكنيسة أن تخضع للسلطة السياسية خضوعا تاما .[2]

أما الثورة أو حق الشعب في الثورة على الحاكم فهو يرفض هذه الفكرة إطلاقا رفضا مطلقا وهو ضد كل ثورة ضد الحاكم ، وحتى و إن كانت هذه الثورة ضد حاكم طاغي أو حكومة سيئة أو نظام مستبد ، وكان خير شاهد لذلك الثورة الأهلية في إنجلترا كدليل على الضرر الذي ينجم عن المقاومة العنيفة من طرف السلطة.[3]

أما أوجه الاختلاف مع هوبز فهو يخالف هوبز الذي يعتبر أن الديمقراطية هي الشكل الطبيعي لغاية الحكومة ، ويخالفه أيضا حين يذهب إلى أن هوبز غال في مطلقية الحاكم بأن جميع حقوق الرعية ينبغي أن يتخلوا عنها للملك ، فاسبينوزا يساند حرية الرأي ويقول بأنها حق مشروع يتمتع به جميع الناس .[4]

[1] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي ، المرجع السابق ، ص 663.

[2] – برتراند راسل ، المصدر السابق ، ص 122.

[3] – المصدر نفسه ، ص 122

[4] – المصدر نفسه ، ص 122.

إستنتاج :

نستنتج في آخر هذا الفصل أن الفلسفة السياسية في العصر الحديث تطورت و ازدهرت وهذا راجع لعدة عوامل ومن بينها حركة النهضة التي نتج عنها الإصلاح الديني وتأثيره على النظريات السياسية على يد مارتن لوثر ، وجون كالفن ، و مما نتج عنه كذلك الهجوم العنيف على الدين المسيحي و الأخلاق عن السياسة و الفلسفة وهذا على يد الإيطالي مكيافلي الذي عاصر بدوره الفساد الأخلاقي و الاجتماعي و السياسي و الحروب الأهلية في إيطاليا ، و أراد أن يوحد المجتمع الإيطالي وراح يدعو إلى الوحدة الوطنية و نادى بخلق دولة وطنية حرة من الصراعات الإقطاعية بخاصة ، وهذا ما جسده في كتابه " الأمير" مما كان له التأثير البالغ في فلاسفة العصر الحديث ومن بينهم هوبز ، الذي قدم فلسفة سياسية بصورة موضوعية على أساس علمي مساهما في تأسيس سلام مدني ومودة ، وفي إعداد البشرية لكي تفي بواجباتها المدنية ، ونجد كذلك من فلاسفة العصر الحديث مالبرانش الفيلسوف الفرنسي الذي يغلب على فلسفته السياسية النزعة الدينية الصوفية ، حيث كان متمسكا بمبادئ الإنجيل ، وكذا سبينوزا الذي كان من مناصري " السلطة المطلقة" فقد كان له رأي آخر في فكرة الديمقراطية عكس هوبز الذي نادى بالمطلقية للحاكم وعلى الرعية حق الطاعة ، فقد كان سبينوزا يساند حرية الرأي ويقول بأنها حق مشروع يتمتع به جميع الناس ، نجد في النهاية أن هناك اختلاف في الآراء مما ساهم في ظهور نظريات فلسفية سياسية جديدة.

ـ الفصل الثانـــــــــي ـ

نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك

- ✓ أولا – المسار الفكري لجون لوك
- ✓ ثانيا – مفهوم العقد الاجتماعي
- ✓ ثالثا – الحالة الطبيعية
- ✓ رابعا – نشأة المجتمع السياسي

تمهيد :

إن المتتبع لتاريخ الفكر الفلسفي السياسي لا يعبأ أن يلاحظ أن كل سياسة تعبر عن شخصية صاحبها وتعكس الخبرات التي عاشها خلال فترة حياته ، و الأحداث السياسية التي بلورت لفكره السياسي في الوجود، ومن أجل تحديد أسباب نشوء المجتمعات السياسية و انتقال الأفراد من حالتهم الطبيعية إلى المجتمع السياسي ، نجد الفيلسوف الإنجليزي جون مارك لوك يعطينا تفسير لكل هذا ، والأسئلة التي يمكن أن نطرحها في هذا الفصل هي : ما هي أفكار جون لوك السياسية ؟ وما هي أسباب انتقال الأفراد من حالتهم الطبيعية الخيرة إلى المجتمع المدني ؟ وهل الحرية و الملكية مبدأ كل نظام سياسي يسعى لتحقيقها و المحافظة عليها ؟ كل هاته التساؤلات تدفعنا لدراسة الفكر السياسي لجون لوك من خلال التطرق لحياته و الظروف السياسية آنذاك التي أثرت فيه وولدت لديه ضرورة الإيمان بالحقوق الطبيعية ، ومن ثم مفهوم العقد الاجتماعي باعتباره لب فلسفة السياسة عند جون لوك ، ومن ثم حالة الطبيعة باعتبارها المرحلة الأولى التي كان يعيش فيها الفرد قبل انتقاله إلى المجتمع المدني ، وكذا مضادات هذه الحالة ، و أخيرا نشأة المجتمع السياسي.

أولا – المسار الفكري لجون لوك :

ولد جون لوك Jhon Look في رنجتن Wrington بالقرب من برستول في إنجلترا ، في نفس السنة التي ولد فيها سبينوزا ، ولد يوم 29 أغسطس سنة 1632.[1]

و يرجع سبب اهتمام لوك بالسياسة و التنظيم الاجتماعي إلى ظروف حياته وبيئته التي نشأ فيها ، ثم كانت الفرصة التي أتيحت له بعد ذلك للإشتغال بالسياسة عمليا حين أرسل سكرتيرا لبعثة دبلوماسية برئاسة سيد والترفين عام 1665 إلى حاكم براند ينرج يعرضون عليه التحالف معهم أو الوقوف على الحياد في حرب هولندا فابتدأ وعيه يتفتح على أفكار جديدة لم تكن له بها خبرة من قبل.[2]

وكذلك من الأحداث السياسية التي ساهمت في تبلور الفكر السياسي لدى لوك الاضطرابات السياسية الحاصلة في إنجلترا ما بين 1675 و 1679 ، حيث أقام لوك في مونيليه « جنوبي فرنسا» ، ثم إنتقل إلى هولندا و أقام في أمستردام باسم مستعار هو Dr.Vonden Linden ، ثم أنتقل إلى روتردام و أنضم إلى أنصار وليم أورانج الإنجليزي ثم عاد إلى إنجلترا سنة 1688 .[3]

إلا أن التأثير المباشر الذي أثر في لوك وجعله يشعر بالحاجة إلى تكوين أفكار واضحة و اتجاهات محددة ومفهومات أساسية لتنظيم اجتماعي وسياسي جديد يقوم على الحرية ويعود ذلك إلى صحبته وعمله مع لورد أشلي الذي عرف بعد ذلك باسم لورد شافستبري ، الذي كانت له مساهمة كبيرة في ميادين السياسة و الأخلاق – وكان يعتبر من أكثر الأشخاص تأثيرا في الحياة السياسية في إنجلترا أثناء حكم شارل الثاني وذلك لكراهيته العميقة للاستبداد وبكل أنواعه سياسيا كان أم دينيا وقد انتقلت كراهيته تلك بدورها إلى صديقه لوك الذي أصبح بمثابة المدافع عن الحريات في المجتمع الإنجليزي.[4]

إلا أن الدفاع عن الحرية لم يكن أمرا هينا في ذلك العصر إذ لم تكن مناصرة الحرية إذ ذاك تفسر إلا بمعنى الإباحية في السياسة و الدين وكان حتما على أشياعها أن يلاقوا أحد إثنين كلاهما مر فإما النفي أو التشريد و إما القتل ولكن لوك استطاع أن يظل في إنجلترا زمنا طويلا رغم مبادئه الحرة بفضل حماية ومساعدة صديقه لورد

[1] – زكي نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، (د ط) ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 195.

[2] – فاروق عبد المعطي : جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993 ، ص 8.

[3] – عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج2 ، ص 373.

[4] – فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 8.

شافستبري، وظل لوك يمارس نشاطه الفكري و السياسي بمصاحبة صديقه لورد شافستبري الذي قبض عليه وحوكم بتهمة الخيانة العظمى ففر هاربا إلى هولندا حيث مات هناك.[1]

فهولندا تعتبر البلد الذي أنتشر فيه نوع من التسامح و الحرية بالنسبة لبقية أجزاء أوروبا ، لكنها لم تكن ملجأ آمنا للوك لأن اسمه قد وضعته الحكومة الإنجليزية في القائمة السوداء و طلبت تسليمه أو طرده فأضطر إلى التستر والتخفي تحت الاسم المستعار الذي ذكرناه سابقا ، لكن التخفي لم يستمر طويلا لأن أصدقائه في إنجلترا بذلوا أقصى جهدهم لمساعدته وطلبوا عفو الملك جيمس الثاني عنه الذي وافق فعلا .[2]

وفي عام 1690 نشر لوك « رسالتين في الحكومة» وقد كتبهما في أزمة الاستبعاد « دوق يورك» عن ورثة العرش سنة "1679-1681" التي كانت محاولة الانقلاب من طرف شافستبري ، حيث قام لوك من خلال الرسالتين التي نشرهما لتكريس وتبرير إمكان التغيرات الدستورية لشافستبري ، وكان هدف لوك من هاتين الرسالتين هو الحد من سلطان الملك المطلق.[3]

توفي جون لوك في 28 أكتوبر عام 1704 ،كانت هذه حياة لوك الفيلسوف السياسي الثائر .[4]

1- أهميته في حركة التنوير :

إذا كان مؤرخو الفلسفة يعتبرون كتاب « مقالة في العقل البشري» للوك بمثابة أول محاولة منظمة لفهم المعرفة البشرية وتحليلها للفكر الإنساني وعملياته وطبيعته فلنا الحق كذلك في القول بأن أهمية لوك لم تكن مقصورة فقط على ميدان الفلسفة بل تعدته و انتقلت بطريقة طبيعية تطبيقية إلى ميدان السياسة و التنظيم الاجتماعي .[5]

فالفلسفة السياسية الأوروبية التي سادت في القرن الثامن عشر ما هي إلا امتداد للفلسفة السياسية عند جون لوك القائمة على احترام القيم الإنسانية و الحرية الفردية المناقضة لعصر الظلمات وعصر الطغيان الملكي الذي أصبح فيه الفرد مجرد آلة يقوم بواجباته دون أن يحصل على حقوقه ، ففلسفة لوكا جاءت لتنهض بالإنسانية و تحرر الفرد.[6]

---

[1] – فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص ص 8- 9.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 9-10.

[3] – عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق ، ص 377.

[4] – فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 11.

[5] – عزمي إسلام : جون لوك ، (د ط) ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2006 ، ص 19.

[6] – فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 14.

فقد كان لوك نصيرا لسيادة الشعب ، مناهض من أجل حقوقه المدنية (حق الحياة وحق الملكية الخاصة وحق الحرية) وهي قائمة على الإنتاج على قول لوك وليست منحة من الحكام أو الملوك ، فكل فلسفة تنادي بالفرد تقتضي الحرية لأن الحرية هي الشخصية و الشخصية هي أساس الفردية.[1]

فنجاح حركات التحرر التي قامت بها الملايين المكافحة و الشعوب المتعطشة للتحرر ما هي إلا نتاج صرخة مدوية التي أطلقها لوك في إنجلترا في القرن السابع عشر تجاوبت أصداؤها في أوروبا كلها .[2]

فكان لها تأثير مباشر مثلا في نجاح الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر و ذلك نتيجة لتأثير آراء لوك في فلاسفة التحرير الفرنسيين مثل: فولتير و مونتسكيو و جان جاك روسو.[3]

فقد تبنى فولتير أفكار لوك عن الحرية و التسامح بينما أخذ مونتسكيو عنه نظريته في فصل السلطات و أخذ روسو عنه نظريته في العقد الاجتماعي.[4]

إلا أن هذا التأثير السياسي لم يقتصر على فرنسا ولا أوروبا فقط ، بل تعدتها كذلك إلى أمريكا ، فوثيقة الاستقلال التي وضعها قادة الثورة الأمريكية ما هي إلا تكريس لأفكار لوك السياسية ، فنداء بحرية الفرد الشخصية إنما كانت في الواقع تردد نفس ما كان يحلم به ويردده لوك وثار من أجله المحصورة في الديمقراطية و الحرية و المساواة المبسوطتان في مقالتيه في الحكومة المدنية و التي ظهرت في آراء جيفرسون وتوماس بين و في نص وثيقة الاستقلال الأمريكية تلك الوثيقة التي لم يكن مضمونها من ابتكار واضعيها بل كانت مجرد تعبير عن آراء جون لوك وذلك بنص اعتراف جيفرسون أحد المشتركين في إعلانها حين قال أنه لم يشعر بضرورة تدعو إلى ابتكار أفكار جديدة لم يسبق إليها.[5]

2- أهميته في تاريخ الفلسفة :

ترجع أهمية لوك في تاريخ الفلسفة إلى عدة اعتبارات أهمها :

أ- أول فيلسوف وضع مشكلة المعرفة محل البحث و التعمق فيها ، حيث قام بدراستها دراسة مستقلة ومنظمة .[6]

[1] - عزمي إسلام ، المرجع السابق ، ص ص 19 - 20.
[2] - فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 14.
[3] - عزمي إسلام ، المرجع السابق ، ص 20.
[4] - فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 15.
[5] - عزمي إسلام ، المرجع السابق ، ص ص 20 - 21.
[6] - فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 16.

ب– أول فيلسوف في عصره حث الناس على طريقة أكثر تعمقا في المشكلات وخاصة في مشكلة المعرفة من حيث أصلها ومداها ودرجة اليقين فيها .[1]

ج– تقديم دراسات هامة وقيمة وخاصة في التفرقة بين الصفات الأولية و الصفات الثانوية وتحليل فكرة الجوهر وتحليل اللغة ومعاني الكلمات ، حيث طبق الاتجاه التجريبي في الفلسفة على بحثه في نظرية المعرفة بالذات.[2]

د– استخدام المنهج الاستقرائي وخاصة في كتابه « مقالة في العقل البشري» على أصل المعرفة الإنسانية وكان هذا الاتجاه منه جديدا لأن المنهج الذي كان متبعا منذ القدم في الفلسفة كان منهجا استنباطيا ثم تطبيق المنهج الرياضي في الفلسفة منذ ديكارت.[3]

ثانيا – مفهوم العقد الاجتماعي :

إن مفهوم العقد الاجتماعي كما جاء في المعجم الفلسفي لإبراهيم مذكور « على أنه كل ارتباط حر بين شخصين أو أكثر ، و العقد الاجتماعي (Social (Contrat هو جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، وبمقتضاها يصنع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع ، وبدأ هذا في صور شتى من أشهرها العقد الاجتماعي لجون جاك روسو ».[4]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن العقد الاجتماعي ينقسم إلى قسمين عقد ومعناه كل أتفاق أو ارتباط حر بين شخصين أو أكثر أي لا يوجد فيه أي نوع من أنواع الإكراه أو القصر أو العقوبة ، أما الاجتماع فهو مجموعة من الأفراد جمع بينهم هذا العقد ، والعقد الاجتماعي هو كل الاتفاقات الأساسية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو سلوكية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، وبمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع باعتباره عضوا فيه يأثر ويتأثر فيه.

ويعرفه لالاند في معجمه على أن « العقد Contrat هو اتفاق يلتزم بمقتضاه لشخص أو عدة أشخاص بتقديم شيء ما بالقيام أو بعدم القيام بشيء ما ، أما العقد الاجتماعي أو الميثاق الاجتماعي (حسب جون جاك روسو) هو مجموع المواثيق أو المواصفات الأساسية التي تتضمنها الحياة في المجتمع على الرغم من كونها لم تعلن وربما لم ترصن أبدا ترصينا شكليا ، والتي تكمن في المعادلة التالية : يصنع كل واحد منا شخصه وكل قدرته على

[1] – عزمي إسلام ، المرجع السابق ، ص 21.

[2] – فاروق عبد المعطي ، المرجع السابق ، ص 17.

[3] – عزمي إسلام ، المرجع السابق ، ص ص 21-22.

[4] – إبراهيم مدكور : المعجم الفلسفي ، (د ط) ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1983 ، ص 119.

أساس الشراكة في تصرف القيادة العليا للإرادة العامة ونحن نستقبل كجسم واحد كل عضو بصفته جزء لا يتجزأ من الكل».[1]

على إطار هذا المفهوم نستنتج أن العقد الاجتماعي هو الاتفاق الذي يلتزم بمقتضاه الحاكم و المحكوم وفق اتفاقيات وتعهدات متبادلة « وتعني فكرة العقد الاجتماعي ، تعاقدا يضم طرفين هما الشعب و الحكومة أو الملك ، ولا يصبح العقد لاغيا إلا إذا أخل أي طرف منهما بالتعاقد ، فإذا حدث و أهمل الملك في مسؤولياته تجاه الشعب تعين عزله».[2]

ومعنى هذا أن العقد الاجتماعي هو عقد يبرمه طرفين الشعب من جهة و الحكومة من جهة أخرى أو الحاكم ، وهذا العقد يمكن حله إذا أخل كل من الحكومة أو الشعب أحد بنود هذا العقد المتفق عليها.

« وبموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن حقهم في الحياة وفق قانون الطبيعة ، وعن الحق في عقاب من يخرج على هذا القانون ، لذلك تتنازل طبيعة العقد الموافقة من قبل الأفراد أو الأغلبية على التنازل عن جزء من حقوقهم الطبيعية الخاصة بالدفاع عن أنفسهم ومعارضة الخارجين على القانون الطبيعي إلى المجتمع ككل».[3]

وهذا العقد يلزم الأفراد بالتنازل عن كل حقوقهم الطبيعية (حق الحياة) ، ويعاقب القانون كل من يخرج عن هذا العقد ، وكل الأفراد أو أغلبيتهم يتنازلون عن جزء من حقوقهم الطبيعية الخاصة ليضمن لهم هذا العقد حماية أنفسهم وممتلكاتهم ضد الخارجين عن القانون الطبيعي .

وقد ظلت فكرة العقد الاجتماعي تراود أذهان و عقول وخيالات فلاسفة العصر الحديث أمثال توماس هوبز وجون لوك ، وجون جاك روسو ، إلا أنهم اختلفوا حول طريقة استخدامها ، فقد جعلها هوبز تبريرا للحكم الملكي ، بينما ذهب روسو إلى ضرورة التأكيد على قيام السلطة في الدولة على رضا المحكومين ، أما لوك فأيد بها الحكومة الدستورية أو الملكية المقيدة وهذا ما ستفسره الفصول القادمة.

[1] – أندري لالاند ، المرجع السابق ، ص 224.

[2] – راوية عبد المنعم عباس : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية ، (د ط) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1985 ، ص 120.

[3] – المرجع نفسه ، ص 120.

ثالثا – الحالة الطبيعية :

« هي حالة مساواة ، و المساواة هنا التشريع فلا أحد يشرع للآخر ، بل كل واحد يشرع و تشريعاته هي ما يعرف بالقانون الطبيعي ، وجميع أفراد المجتمع يستعملون مواردهم الطبيعية بالتساوي ، كذلك يستعملون نفس القوى الطبيعية التي يملكونها ، وهكذا كان الناس في هذه الدولة الطبيعية متساوين من جميع الوجوه فلا واحدا متفوقا على الآخر ولا عبودية فيها».[1]

وحالة الطبيعية بهذا المعنى هي الحالة المبنية على التشريع الفردي أي كل واحد يشرع لنفسه وهي حالة من المساواة أي كل الناس متساوون أمام قانون الطبيعة في الملكية في الحياة وفي الحرية ، فليس هناك تفاوت طبقي بين الأفراد أي لا وجود للعبودية.

« وهو وضع من المساواة أيضا حيث تكافأ السلطة و السيادة كل التكافؤ ، فلا يكون حظ أحد منهما أكثر من حظ الآخر ، إذ ليس أثبت من أن مخلوقات من النوع و المرتبة نفسها تنعم دون التمييز بالميزات الطبيعية ذاتها وبالوظائف عينها ، ينبغي أن تتساوى كل التساوي بينها دون أن يسخر واحدها للآخر أو ينقاد له ، ما لم ينصب بها واحدا منها رئيسا على سائرها ».[2]

بمعنى لا توجد أي تبعية لشخص على شخص آخر في الدولة الطبيعية ، لا يوجد فيها حاكم ومحكوم و المساواة فيها مبنية على أساس الحب المشترك الموجود بين الناس ، فالحب هنا حب طبيعي مبني على المساواة.[3]

و الحالة الطبيعية كما يتصورها لوك هي حالة تقوم على الحرية ، علاقة الناس بعضهم ببعض هي علاقة كائن حر بكائن حر تؤدي إلى المساواة ، وهي علاقات باقية بغض النظر عن العادات و العرف الاجتماعي ، حيث أن كل الناس لهم الحق في الملكية و الحق في الحرية و الحق في الدفاع عنهما.[4]

و الحرية التي ينادي بها جون لوك هنا ليست الحرية المطلقة، بل هي الحرية التي يحكمها القانون الطبيعي، وتعريفها هنا يختلف عما كان سائدا عند هوبز،لا يجوز لأي إنسان من البشرية في الدولة الطبيعية أن يعتدي على الغير أو حتى يعتدي على نفسه بل عليه المحافظة عليها و أن يحافظ على حياته،فالدولة الطبيعية محكومة بالقانون الطبيعي الذي يحدد حرية كل إنسان ، فالقانون الطبيعي هو الذي يضع حدودا للحرية الطبيعية.[5]

---

[1] – محمد محمد بالروين : فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين و الإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص ص 86-87.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، تر: ماجد فخري ، (د ط) ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1959 ، ص 140.

[3] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 87.

[4] – يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، (د ت) ، ص 151.

[5] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 87.

يقول لوك : « ومع أن هذا الطور الطبيعي طور من الحرية ، فهو ليس طورا من الإباحية ، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته ، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها ، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها – فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع».[1]

و الحرية بهذا المعنى هي حرية مقيدة يتصرف الإنسان من خلالها على شكل يضمن حياته وممتلكاته ، إذ هي ليست تصرف في حريات الآخرين وحتى الكائنات الأخرى التي يمتلكها الإنسان فليس له الحرية في القضاء عليها إلا إذا استلزم الأمر ، و القانون الطبيعي هو سنة الطبيعة يجب الخضوع له.

إن العقل هو ميزة الإنسان الذي ميزه الله عن كل الكائنات الأخرى ، و القانون الطبيعي هو قانون يأتي من الإرادة الإلهية عن طريق العقل و بالتالي هذا القانون العقلي هو الذي جعلنا أحرارا ، فالحرية بهذا المفهوم هي التصرف طبقا لإرادتنا أي إرادة العقل الموجود فينا وليس نتيجة لإلزام أوامر تأتي من إرادة الآخرين أي أن الحرية تأتي طبقا لتصرفاتنا الإرادية وليست أوامر تأتي من الخارج .[2]

يقول لوك :« و العقل– وهو تلك السنة– يعلم البشر جميعا ، لو استشاروه ، أنهم جميعا متساوون و أحرار ، فينبغي أن لا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته ، لأن خالق البشر كافة صانع واحد قدير على كل شيء لا تحد حكمته ، و هم عبيد لرب واحد عظيم يتحكم في الأرض بإرادته لكي يقوموا على شؤونه لا شؤونهم ».[3] ، فالله خالق البشرية و المتكفل بها وما على البشرية إلا الخضوع له.

« ويحيل لوك إلى الله مهمة رعاية الناس ، في هذا الطور ، عبر سننه وعنايته لهم ، لأنه خالق البشرية كافة ، وعليهم أن يعملوا بعبوديتهم له ، ويقوموا على شؤونه لا شؤونهم الخاصة ».[4]

فالناس متساوون في الحقوق مهمتهم هي طاعة الله لأن هو القادر على كل شيء لا تحد حكمته و الله هو الذي يرعاهم عبر عنايته لهم ، وهم يقومون بشؤونه لا بشؤونهم لأنهم هم عبيد له وحده.

الإنسان خير بطبيعته ، والحرية هي أساس تصرفه في حدود الخير الخاص و العام ، ومعنى ذلك أنه لا يعني أن طبيعة الإنسان خيرة خالصة بل يتخللها الشر أو الشروع إلى الشر ، فحالة الطبيعة وسط بين التصور المفرط في

[1] – جون لوك ، المصدر السابق ، ص 140.

[2] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 87.

[3] – جون لوك ، المصدر السابق ، ص 140.

[4] – علي عبود المحمداوي : الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار و مكتبة عدنان ، بغداد ، 2015 ، ص 139.

التشاؤم الذي قدمه هوبز ، وبين التطور الحاكم المثالي الذي قدمه جون جاك روسو أثار بدوره إلى أن طبيعة الإنسان الأولى هي طبيعة البراءة الكاملة و الخير المطلق .[1]

فالإنسان حسب لوك يتصرف وفق إرادته الحرة الخيرة و ليس قهرا أو جبرا من قبل إرادة الآخرين ، وهذه الحرية هي "حرية العقيدة" ، وهذه العقيدة تكمن في القانون الطبيعي الذي يحكم جميع البشر ويحدد العلاقات بينهم ، وهو قانون عام يوجد لدى كل فرد من أفراد المجتمع ، لأن جميع الناس متساوون أمامه ، فلكل الناس قواهم العقلية و الفكرية و إرادتهم وحريتهم بحيث لا يوجد تفاوت بينهم .[2]

فواجب الناس ليس أقل من أنه يجب أن يحبوا الآخرين أكثر من أنفسهم ، لأن الآخرين يحبونهم أيضا أكثر من أنفسهم ، ويرى الحكيم هوكر أن هذه المساواة التي أوجدتها الطبيعة بين الناس شيء واضح في حد ذاته ، شيء لا يقبل الجدل وهو التزام بين الناس بتبادل الحب ، لأن الحب هنا حب طبيعي مبني على المساواة ، وهو الأساس الذي تبنى عليه واجبات الفرد نحو غيره من الأفراد ، ومنه يستنبط مبادئ العدالة و المحبة .[3]

« و بافتراض لوك فإن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة خيرة يشوبها بعض النقص و القصور ، ولكنها في العموم قابلة للتحسين و السير بها في مدراج الكمال ، وفي الوقت نفسه يمكن تشويهها ومسخها و السعي بها في مهاوي الانحطاط».[4]

وهنا يمكن القول أن للحالة الطبيعية مضادات يمكن أن تقضي على طبيعة هذه الحالة التي جبلت عليها ، و المتسبب الأساسي في القضاء عليها هو الإنسان بسبب تخلل الشر فيه و النزوع إلى العنف مما ظهر ما يسمى بمضادات الحالة الطبيعية و الذي لخصناه في حالتين هما :

1- حالة حرب :

حالة الحرب بالنسبة للوك هي حالة معارضة للحالة الطبيعية فهي حالة عداوة تنشأ نتيجة ظروف معينة تحدث ثم تنتهي وتزول تلك الظروف لتنتهي حالة الحرب.[5]

[1] - محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص ص 166-167.

[2] - محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 88.

[3] - جون لوك : الحكومة المدنية ، تر : محمود شوقي الكيال ، (د ط) ، الدار القومية للطباعة و النشر ، مصر ، (د ت) ، ص ص 13-14.

[4] - محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 167.

[5] - محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 92.

يقول لوك : « إن حالة الحرب هي حالة عداوة وتدمير ، لذلك فإن إعلان العزم ، قولا أو فعلا ، على القضاء على حياة امرئ ما ، إعلانا ليس وليد الساعة أو الهوى بل وليد الروية و التقرير يجعله في حالة الحرب مع من أعلن عليه ذلك ويعرضه لخطر سطوة خصمه أو من يلف لفة على حياته».[1]

وحالة الحرب بهذا المعنى هي حالة معادية ومضادة للحالة الطبيعية التي تدعوا إلى السلام و المساواة فهي عكسها تماما تدعوا إلى التدمير و القهر و إيذاء الآخرين من الناس.

✓ **الظروف المؤدية إلى حالة الحرب :**

1- إن الشخص الذي انتهك على حياته بالتهديد و الدمار و الفناء ، فوجب عليه الدفاع عن نفسه و المحافظة على حياته ولا يكون ذلك إلا من خلال تهديم و القضاء على من أراد بحياته سوءا و أصبح عدوا لوجوده ، وبهذا لا تصبح أي سلطة للحق أو القانون الطبيعي و أصبحت الحياة تملئها الفوضى و العنف [2] .

يقول جون لوك « إن حال الحرب ليست سوى نزعة للعدوان و التحطيم ، ولذلك لا تعبر – بالكلام أو الفعل المجرد– عن الأفعال و التسرع ، بل تمتاز بالنزوة و التآمر على حياة شخص آخر، لترغمه على دخول حرب مع الذي أظهر هذه النية»[3].

2- إن الذي يرغم الآخرين بوضعهم تحت سلطته المطلقة بدون موافقتهم فهو كذلك متسبب في حال الحرب ، فهذه الحال من الاستبداد يستعمل فيها القوة و القهر للإجبار وهذا ما يتنافى مع حرية الفرد و الإبقاء على حياته ، فالقانون الطبيعي أساسه أن يبقى الإنسان أطول مدة ممكنة.[4]

يقول لوك : « فطبقا لقانون الطبيعة الأساسي ، فإن الإنسان يجب أن يبقى أطول مدة ممكنة ، فإذا لم يتيسر بقاء أحد عند تفضل سلامة الشخص البريء ، وعلى المرء أن يقضي على من يحاربه أو من يجد لديه نزعة عدوانية لنفس السبب الذي يدفعه إلى قتل ذئب أو أسد ، ذلك لأنهم لا يخضعون للمقاييس الفعلية ، و لا يعترفون إلا بمذهب القوة و العنف ».[5]

---

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 147.

[2] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 93.

[3] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 23.

[4] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 93.

[5] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 23.

إن قانون الطبيعة مبني على العقل و إذا تم انتهاك هذا القانون فإنه نداء إلى زوال العقل ويحل محله مذهب القوة و العنف ، فيخرج الإنسان من دائرة الطبيعة الإنسانية ليدخل دائرة الطبيعة الحيوانية و البقاء للأقوى.

هناك حالة أخرى مضادة للحالة الطبيعية وهي حالة أشبه ما يقال عنها مساوية لحالة الحرب لأنها تقوم على السيطرة و الخضوع وهي :

2- حالة العبودية : إن الإنسان في الحالة الطبيعية يتمتع بالحرية التامة أي لا يمكن لأي إنسان آخر أن يخضعه لأية قوة على وجه الأرض أو الوقوع تحت أي سلطة قانونية أو السماح لأي فرد أن يفرض إرادته عنه ، إلا قانون الطبيعة وما يمليه من أحكام ، وحرية الفرد في مجتمعه نعني عدم خضوعه لغير السلطة القانونية القائمة ، دون اعتبار لأي سيادة أو إرادة مستمدة من قانون آخر.[1]

يقول لوك :« هذا التحرر من كل سلطة مطلقة مستبدة ضروري لبقاء الإنسان ومتصل به كل الاتصال ، بحيث لا يتسنى له أن يتخلى عنه إلا بالتخلي عما يضمن بقاءه وحياته معا ، لأن إمرءا لا يملك السلطة على حياته لا يستطيع بالتعاقد أو بالاختيار أن يسخر نفسه لامرئ آخر أو يخوله السلطة المطلقة للقضاء عليه متى شاء ».[2]

فبقاء الإنسان مرهون عليه نفسه ، فإذا اختار بنفسه امرئ خوله السلطة المطلقة قضا عليه متى شاء هو ، فكأن الإنسان يقضي على حياته ، فإذا كان لا يستطيع أن يضع حدا لحياته كذلك لا يستطيع أن يخلع من و كله السلطة عليه وهذه هي حال العبودية.

يقول لوك : « فإذا لم يكن بوسع الإنسان أن يضع حدا لحياته لم يكن بوسعه كذلك أن يخلع على من عداه السلطة عليها ، متى شعر أن ثمن العبودية يربو على ثمن حياته».[3]

فحالة العبودية ما هي إلا سوى حالة الحرب المتواصلة بين الغالب و المغلوب ، فمتى قام بينهما ضرب من التعاقد القاضي بتحديد سلطة الغالب وعبودية المغلوب فإن حالتي العبودية و الحرب تنقطعان طالما يستمر العقد.[4]

---

[1] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 27.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 150.

[3] – المصدر نفسه ، ص ص 150- 151.

[4] – المصدر نفسه ، ص 151.

رابعا– نشأة المجتمع السياسي :

إن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يتمتع بحقوق ومزايا ، ولكن المجتمع الطبيعي الذي كان يعيش فيه كان دائما عرضه للغزو من قبل الآخرين ، كان مجتمع تملئه الفوضى خال من الرقابة الدقيقة لأن كل الأشخاص متساوون وفق القانون الطبيعي الذي كان يتحكم في تلك المجتمعات الطبيعية ، كان كل الناس ملوكا كانوا أو أناسا عاديين متساوين في كل الحقوق وكانوا يتمتعون بسلطة متساوية .[1]

ونظرا للجهل و العمي الذي أصاب الناس بسبب المصلحة الخاصة التي كانت غاية كل إنسان من أجل تحقيقها بطريقة نظامية كانت أو غير نظامية ، فما كان عليهم إلا البحث بطريقة أو بأخرى على من يحميهم ويحمي مصالحهم ، وتضمن لهم البقاء و الاستمرار ، وتحدد لهم ملكيتهم لكي لا يقع بينهم حالة الحرب و العنف و القتل ، ولم تكن المرحلة الجديدة إلا المرحلة المدنية أو السياسية .[2]

يقول جون لوك : « جعل الله الإنسان مجرد مخلوق ، ووجد أن ليس من صالحه أن يظل وحيدا ، فجعله في حاجة اضطرارية ، وميل للاجتماع ، كما هيأ له الفهم و اللغة حتى ييسر له هذا السبيل –كان المجتمع الأول يتمثل في الرجل و المرأة و أدى هذا إلى ظهور مجتمع يتمثل في الآباء والأبناء يضاف إلى ذلك ما يقوم بين السيد و الخادم».[3]

وينتقل الأفراد إلى هذه المرحلة عندما ينشأ فيما بينهم عقد أو ميثاق أساسه الهيئة التشريعية تعتمد على الأكثرية في إصدار التشريعات وحفظ حقوق الرغبة الطبيعية ، ميثاقها هو تطبيق القانون حتى يصبح حكمها مشروعا ، ويكون دور الحكومة هو حفظ حقوق العامة وفق القانون الطبيعي ويكون هذا القانون خاضع لسلطة الحكومة المدنية التي يلتزم بمضمونها الجميع ، و المجتمع لا يؤسس على القوة و الإكراه و الإلزام و إنما يؤسس على الاختيار و الرضى المتبادل بين الأفراد لإحساسهم المشترك بالحاجة إلى الحماية المتبادلة لما يملكون من حياة وحرية و أملاك .[4]

يقول لوك : « لا يمكن أن يقوم أي مجتمع سياسي إلا إذا كانت لديه القوة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليها ، فهذا وحده هو دعامة المجتمع السياسي ، حيث يتنازل كل عضو فيه عن حقوقه

[1] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص 95.
[2] – إسماعيل زروخي ، المرجع السابق ، ص 208.
[3] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 69.
[4] – إسماعيل زروخي ، المرجع السابق ، ص 208.

الطبيعية ليضعها بين يدي الجماعة ، فتتولى هي حمايتها عن طريق القانون الذي تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع».[1]

ومن هنا يظهر المجتمع السياسي الذي بني على أساس العقد الاجتماعي وعنصراه هما الشعب من جهة و الحكومة من جهة ثانية ، هدفه الأساسي هو المحافظة على الجميع الذين كانوا أطراف في هذا العقد ، حيث يكون الجميع تحت راية واحدة وهي القانون ودستور واحد وهو القضاء وتحت مظلة سلطة واحدة تقوم بتطبيق هذا القانون وتحد من تعدي الأفراد بعضهم عن بعض ، وكل شخص يخرج عن هذا النظام مصيره الهلاك وكل مجموعة لم تقم بهذا النظام و التنظيم فإنها تعيش في الحالة الطبيعية ، ولا يجوز الانتقال إلى المرحلة السياسية إلا برضا الأفراد سواء كان هذا صريحا أو ضمنيا .[2]

يقول جون لوك :« ويبدوا لي أن الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية و الحفاظ عليها وتنميتها ، و أن أعني بالخيرات المدنية : الحياة ، و الحرية ، و الصحة ، وراحة الجسم ، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال و الأرض ، و البيوت و الأثاث و ما شابه ذلك به».[3]

إذا دور المجتمع هو الحفاظ على كل ما يستلزم راحة الفرد سواء كان ذلك بسبب الراحة المعنوية كالأمن ، أو الراحة البيولوجية كالأكل و الشرب، أو الراحة المادية كالمال ، يقول لوك : « إن واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين ، بلا استثناء لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم ، ولكل فرد على وجه الخصوص بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية».[4]

الخيرات المدنية هي خيرات يشترك فيها جميع الناس ويمنع منها ويحرم الشخص المغامر الذي ينتهك القوانين التي تأسست من أجل الحفاظ على هذه الأشياء ، فالإنسان العاقل الذي تسيره إرادته ينبغي ألا يوقع نفسه عرضة لهذا العقاب بالحرمان من أي من ممتلكاته أو من حريته أو من حياته.[5]

ومن الأمور التي جعلت الإنسان ينتقل من حالته الطبيعية إلى المجتمع السياسي هي المحافظة على :

[1] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 75.

[2] – إسماعيل زروخي ، المرجع السابق ، ص 208.

[3] – جون لوك : رسالة في التسامح ، تر : منى أبو سنة ، تقد ومرا : مراد وهبه ، ط1 ، المجلس الأعلى للثقافة ، الإسكندرية ،1997 ، ص 23.

[4] – المصدر نفسه ، ص 24.

[5] – المصدر نفسه ، ص 24.

1- الملكية :

يقول لوك : « فالأرض و ما عليها من المخلوقات الدنيا ملك مشترك بين البشر ، إن لكل امرئ حق " امتلاك شخصه" – وهو حق لا ينازعه فيه منازع ، كذلك نتاج كدحه وعمل يديه يمكن إسنادهما إليه وحده».[1]

منذ أن خلق الله الأرض جعلها ملكا لبني آدم أي اشتراك جميع البشر فيها ، لكل بشر حقه من هذه الأرض وهو حق لا يمكن أن ينتزعه منه أي أحد ، وكذا كل ما ينتجه هذا الإنسان من إنتاج نتيجة كدحه وعمله فهو له وحده ، وكل مخلوق سخر لخدمة البشر ، فهو ملكه وخاص به ما دام هذا الكائن موجود عنده.

وظهور هذا المجتمع هو ضمان للحقوق المتساوية وعلى رأسها الملكية التي يتمتع بها أفراد المجتمع قبل دخولهم فيه عبر القانون الطبيعي ، بيد أن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق ، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق ، ومن ثم تخلو عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم و التزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك.[2]

إن الغاية من تأسيس المجتمع المدني الكبرى و الرئيسية هي الإتحاد في مجتمعات ديمقراطية خاضعة لسلطة سياسية واحدة لتحافظ على الملكية الخاصة لكل فرد في المجتمع لأن تحقيق هذه الغاية في المجتمع الطبيعي يفتقر إلى أشياء كثيرة .[3]

« أما حق الملكية فإنه حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل ، لا على الحيازة أو القانون الوضعي ، وليس لأحد حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته ، ولا تصير الحيازة حقا إلا إذا استلزمت العمل ، على أن حق الملكية خاضع لشرطين ، الأول أن المالك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك ، والثاني أن يدع للآخرين ما يكفيهم فإن هذا حق لهم ، فحرية العمل هي المبدأ الذي يسوغ الملكية و المبدأ الذي يحدها ، إذ يجب أن تبقى حرية العمل مكفولة دائما للجميع».[4]

---

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 153.

[2] – أحمد عبد الحليم عطية : «الفلسفة و المجتمع المدني ، جون لوك ورسالته في الحكومة المدنية ، نصوص فلسفية »، أوراق فلسفية ، دار الثقافة العربية، ط4 ، 2007 ، ص ص 18-19.

[3] – برتراند راسل ، المرجع السابق ، ص 203.

[4] – يوسف كرم ، المرجع السابق ، ص 151.

2- الحرية :

إن الحرية الشخصية معناها أنه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على آخر ، و السلطة السياسية تراض مشترك وعقد إرادي ، لأن كل الأشخاص متساوون عقلا وحرية ، فأساس الاجتماع الحرية ، و الغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية ، فلا يجب على أعضاء هذا العقد وهم الجماعة أن يتنازلوا على حريتهم الشخصية .[1]

يقول لوك :« من الضروري أن يحافظ الناس على ممتلكاتهم التي حصلوا عليها بعرق جبينهم ، و أن يحافظوا على حريتهم وقوتهم حتى يمكنهم الحصول على ما يبتغون ، لأن كل ذلك من شأنه أن يدفع البشر إلى تكوين مجتمع يضمن لهم ممتلكاتهم وسعادتهم في هذه الحياة الدنيا».[2]

كل إنسان له الحق في الحفاظ على حياته وممتلكاته وحريته الشخصية بكل ما يملك من قوة ، مما دفعه ذلك إلى تكوين مجتمع يضمن له ممتلكاته وحريته الشخصية وحياته في هذه الدنيا ، إذ تعتبر الحرية من الأساسيات التي دفعت الإنسان إلى تكوين المجتمع المدني .

ويقول أيضا « وكما تبين لنا فإن كل فرد حر بطبيعته ولا يمكن لأي قوة أن ترغمه على الخضوع لها دون موافقته».[3]

فالحرية الشخصية لكل إنسان هي حرية منحته إياها الطبيعة ولا يمكن لأي شخص أن ينتزعها منه ، فتأسيس المجتمع لا يكون بالقوة أو بالاضطهاد بل يكون بالاختيار و الموافقة.

[1] – يوسف كرم ، المرجع السابق ، ص 151.

[2] – جون لوك : رسالة في التسامح ، ص 52.

[3] – جون لوك : الحكومة المدنية ، ص 202.

استنتاج:

نستنتج في آخر هذا الفصل أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع، و أن حال الطبيعة تقوم على الحرية ، أي أن العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن بكائن حر تؤدي إلى المساواة ، و العلاقة الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي ، وهي تقيم بين الناس مجتمعا طبيعيا سابقا على المجتمع المدني ، وحق الأفراد يكمن في تنمية حريتهم و الدفاع عنها وعن كل ما يلزم منها حقوق مثل حق الملكية وحق الحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما و الملكية موجودة في حال الطبيعة ، و أنها سابقة للمجتمع المدني وهي حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي ، إذ أن دور القوانين هي خدمة الجماعة ومهمتها تقوم على تأمين الراحة و الازدهار ، و الدولة ما هي إلا نتيجة عقد أو أتفاق واع بين الحاكم و المحكوم نتيجة المحافظة على ملكيته وحريته وحياته.

ـ الفصـل الثـــالـــــث ـ

المجـتمـــع السيـــاسي في فكر جـون لـــوك

- ✓ أولا – الحكومة و فصل السلطات
- ✓ ثانيا – أشكـال الدولـة
- ✓ ثالثا – فصل الدولة عن الكنيسة
- ✓ رابعا– حق الشعب في الثورة

تمهيد :

إذا كانت الحكومة هي السلطات التي تقوم بتشريع وتنفيذ القوانين ، ومقاضاة خروقات وتنفيذات السلطات هذه ، وقد تحصر بمعنى السلطة التنفيذية بدقة ، وإذا كانت الدولة مجموعة من البشر التي تقطن مساحة معينة من الأرض ، وتعيش تحت سقف حكم سلطة الحكومة السياسية ، فهذا الحكم لا يكون اعتباطيا بل خاضع للتنظيم و التسيير من طرف مجموعة من البشر قد تكون مكونة من فرد واحد أو من مجموعة من الأفراد أو أغلبية أفراد المجتمع ، ولقد أعطى لوك نموذجا لأشكال الحكومات وتقسيم السلطات مبينا دور كل سلطة و شكل كل حكومة ، وفي هذا الفصل سنبين كيفية تقسيم لوك لسلطات الحكومة ، و أشكال الحكومات عند جون لوك ، من خلال طرح الأسئلة التالية :

- كيف قسم لوك سلطات الحكومة ؟
- هل النفع للصالح العام يكمن في جمع السلطات أم في انفصالها ؟
- ما هي أشكال الحكومات عند جون لوك ؟
- هل انفصال الدين و الدولة سيحقق النفع للمجتمع ؟
- هل يحق للأفراد أن يخرجوا عن السلطة التي وكلوها الحكم عليهم إذا لم تعمل بالبنود المتفق عليها في العقد ؟

كل هذه الأسئلة و أخرى ستكون الإجابة عنها ولو بشيء اليسير في فصلنا هذا .

أولا – الحكومة و فصل السلطات :

1– فصل السلطات :

إن لوك في رسالته قد قسم الحكومة إلى قوات مختلفة ومتمايزة فيما بينها هي : « السلطة التشريعية» و«السلطة التنفيذية» و تتضمن القوانين الإدارية و القضائية و « السلطة التعاهدية» (Federative) ، و السلطتان الأخيرتان خاضعتان للحكومة (الملك) وتدخل الحاكم في السلطة القضائية يكون في حدود مقيدة ، فالكلمة العليا دائما تكون للشعب و لمثليه الذين يكتسبون هذا الحق إما بالانتخاب أو بالوراثة ، و السلطة العليا تكون دائما هي القوة التشريعية العليا في الدولة وتكون الحكم الفصل في كل ما ينشأ من مواضع الخلاف و النزاع[1].

يقول لوك :« وهذه السلطة ليست السلطة العليا في الدولة وحسب ، بل هي سلطة مقدسة لا تتغير ، متى خلعتها الأمة على أصحابها ، وليس لأي مرسوم صادر عن أي شخص آخر ، مهما كانت الصورة التي يصاغ بها أو السلطة التي يستند إليها ، مفعول أو سلطة قانونية ، إلا إذا صادقت عليه تلك السلطة التشريعية التي اختارها الجمهور وعينها»[2] ، وعلى هذا الأساس فإن السلطة التشريعية هي عمود الدولة ولا يمكن لأي حكم أن يتأسس إلا من خلال السلطة التشريعية.

وسنبين دور كل سلطة من السلطات وما هي المهام التي وكلت بها :

أ– السلطة التشريعية :

إن السلطة العليا لا تمارس بفاعلية ونشاط لدى الفرد إلا في مجتمع بدون حكومة ، لكن وجود الحكومة يقتضي وجود السلطة التشريعية التي يضعها الشعب في يدها كورقة رابحة ، لأن الشعب و السلطة التشريعية كليهما سلطتان عليتان ، لكن سلطة الشعب تكون سلطة خفية تماما ولا تمارس على الإطلاق حتى تنحل الحكومة.[3]

يقول لوك :« إذ من السفه أن يقال أن المرء قد يلزم بالرضوخ لسلطة غير السلطة العليا في المجتمع».[4]

---

[1] – زكي نجيب محمود ، مرجع سابق ، ص ص 198 – 199.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 218.

[3] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي : تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر ، تر : محمود سيد أحمد ، مرا : إمام عبد الفتاح إمام ، ج2 ، ط1 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ، ص 51.

[4] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 219.

إن السلطة التشريعية أعطاها لوك أهمية كبرى فهي التي تعتبر السلطة العليا في المجتمع السياسي على الإطلاق ، وهي سلطة غير محدودة إلا بحدود قوانين الطبيعة وتتمثل هذه القوانين في قوانين الحرية و الملكية الخاصة [1].

وهنا يظهر التأثير اليوناني في العصر الحديث وخاصة أرسطو الذي أعطى نظرية هامة في مسألة التكييف الدستوري للدول المتخلفة ، وهي نظرية فصل السلطات العامة للدولة ، وأن الدول تختلف أساسا باختلاف العلاقات بين سلطاتها الثلاث : التشريعية و التنفيذية و القضائية ، وأعطى أهمية كبرى للسلطة التشريعية ، لأنها مهامها تكون أكبر من مهام السلطتين (التنفيذية و القضائية) وتتعلق أساسا بتعيين الحكام ومحاسبتهم ، وسن القوانين ، وحسم قضايا إعلان الحرب ، وعقد معاهدات السلام ، وإصدار أحكام الإعدام ، و النفي ، ومصادرة أموال الأفراد .[2]

يقول أرسطو :« في كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شؤونها ، ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة ، الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التي تتداول في الشؤون العامة ، و الثاني إنما هو هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها و اختصاصاتها و طريقة التعيش فيها ، و الثالث هو الهيئة القضائية ».[3]

ويقول أيضا في صدد السلطة التشريعية (الجمعية العمومية) :« الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة و السلام و الحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الإعدام و النفي و المصادرة وتنظر في محاسبة الحكام».[4]

من خلال القوانين تبين لنا أن لكل دولة ثلاثة عناصر أساسية هي : التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ، و الحاكم الذي أراد أن يستمر حكمه و أن يكون حكيما أن يشتغل بهذه السلطات الثلاث بالضرورة ، و أعطى أرسطو الأولوية للسلطة التشريعية (الجمعية العمومية) ، حيث تكمن وظائفها – حسب أرسطو– تقرير الحرب و السلام ، عقد المعاهدات وحلها ، إصدار القوانين ، إصدار حكم الإعدام و النفي و المصادرة ، محاسبة الحكام.

[1] – محمد وقيع الله أحمد ، مرجع سابق ، ص 169.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 84-85.

[3] – أرسطو طاليس : السياسة ، تر : أحمد لطفي السيد ، (د ط) ، الدار القومية للطباعة و النشر ، روض الفرج ، (د ت) ، ص 348.

[4] – المصدر نفسه ، ص 348.

أما بالنسبة للوك فالسلطة التشريعية هي أعلى سلطات الدولة ، وينبغي فصلها عن السلطة التنفيذية ، وتنعقد انعقادا مؤقتا لأنها تختلف باختلاف الأشخاص ، حيث تكمن مهمتها في سن القوانين[1] ، يقول جون لوك : « لا يحق للهيئة التشريعية أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأية هيئة أخرى ، وذلك أن هذه السلطة هي سلطة تفويضية منبثقة من الشعب».[2]

فالشعب وحده هو الذي يقرر القوانين لأنه صانع الهيئة التشريعية فتكون هذه الهيئة خاضعة للشعب ، وعلى القائمين عليها أن يرضخوا للشعب ، لأنه هو الذي اختارهم.

حيث أن السلطة التشريعية تمنح لممثلي الشعب المختارون عن طريق الانتخاب أو الوراثة ، لذلك كان حق الشعب في محاسبة هؤلاء الذي اختارهم بأن يسن القوانين لما يخدم الشعب وليس لما يخدم الحاكم ، مثال : قوانين حماية الملكية.[3]

ووجود الحكومة يحتم وجود السلطة التشريعية ، « و طالما توجد الحكومة ، فإن السلطة التشريعية تكون السلطة العليا النشطة غير أن قوة الشعب الخفية تستمر ، وإذا انحلت الحكومة ، فإنه يكون هناك مرة ثانية مجتمع بدون حكومة ، وفي هذا الوقت يزاول الشعب السلطة العليا بصورة مباشرة ونشطة (أعني تمارسها الأغلبية بالطبع) ولكي لا يحقق سوى غرض واحد هو تشكيل حكومة جديدة بسرعة بقدر المستطاع عن طريق البت في وضع دستور ما ، وتسليم السلطة التشريعية لأيدي جديدة »[4] ، يبين لوك أن وجود الحكومة يتحتم بالضرورة وجود السلطة التشريعية ، وهذه السلطة تكون هي السلطة العليا النشطة في سن القوانين ، لكن ليس معنى هذا أن شعب يذوب في هذه السلطة ويرضخ لها ، و إنما قوة الشعب تستمر ، لأنه عند ما تنحل الحكومة فإنه لا ينحل المجتمع ، بل يصبح هناك مجتمع ثان (مجتمع بدون حكومة) ، وهنا ينشط المجتمع لتأسيس حكومة جديدة ، وتسليم السلطة التشريعية لأيد جديدة.

وهناك حدود تفرض على السلطة التشريعية من طرف المجتمع و شريعة الله وسنة الطبيعة وقد لخصها لوك في أربعة مواضيع هي :[5]

[1] – أميرة حلمي مطر : الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ، ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995 ، ص 72.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 224.

[3] – إبراهيم مصطفى إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 284.

[4] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 52.

[5] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 225.

أولا : أن تكون القوانين المحكوم بها قوانين ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال الخاصة ، وأن تكون عادلة في سنها على الفقير و الغني على حد سواء.

ثانيا : و أن تكون القوانين المسنونة لها غاية نبيلة هي خير الشعب.

ثالثا : لا يجب فرض الضرائب على الشعب دون موافقة الحكومة التي أولها الشعب مسؤولية الدفاع عن حقوقه.

رابعا: صلاحية سن القوانين لا يكون إلا للهيئة التشريعية ولا ينبغي لأية هيئة أخرى إلا الهيئة التشريعية في سن القوانين.

ب– السلطة التنفيذية :

وتتحدد حسب لوك على تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب بواسطة السلطة التشريعية وتتضمن القوانين الإدارية و القضائية .[1]

وتصبح مهمة السلطة التنفيذية هي تنفيذ القوانين ، ويجب أن تحاصر بالسلطة التشريعية لكيلا تصبح أداة حكم وتحكم و جبروت ، و إنما مجرد إدارة عامة مهمتها تنفيذ القوانين ، وحفظ الأمن ، ورعاية حقوق الملكية الخاصة .[2]

و السلطة المشرعة في الدولة يجب ألا تكون الفرع الأسمى من الحكومة ، بل يجب تسليم القوانين لشخص يكون منفذا ويكون دوره فعالا لتدعيم القانون كما يضعه المشرعون.[3]

وفي هذا الصدد يقول جون لوك :« ولكن لما كانت القوانين الموضوعة في الحال أو خلال فترة قصيرة من الزمن ثابتة المفعول دائمة ، ولما كانت تفتقر إلى التنفيذ باستمرار أو السهر عليه ، فقد أقتضي أن يكون ثمة سلطة دائمة ستسهر على تنفيذ القوانين الموضوعة وتبقى آمرة ، من هنا كانت السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية منفصلتين في الكثير من الأحوال »[4] ، ومن خلال هذا القول يثبت لوك أن السلطة التشريعية منفصلة تماما عن السلطة التنفيذية ، فالأولى سن القوانين و الثانية السهر على تنفيذ القوانين.

ويظهر هنا أن جون لوك كان متأثرا بالتراث اليوناني وخاصة منه الأرسطي الذي اعتبر أن السلطة التنفيذية هي السلطة الثانية في الأهمية،مهمتها إدارة أمور الدولة اليومية،و الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسياسة مثل

[1] – إبراهيم مصطفى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 285.

[2] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 169.

[3] – ليوشتراوس ، جوزيف كروسبي : تاريخ الفلسفة السياسية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 53.

[4] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص ص 226-227.

وظائف الشرطة ، الرقابة العامة على الأسواق ، الرقابة على النساء و الأطفال ، و التعليم ، ويفترض أرسطو تغيير جذري لشاغلي هذه الوظائف كل سنة أو ستة أشهر ، أو أقل .[1]

وتختلف الوظائف التنفيذية باختلاف الشكل الدستوري للدولة ، فهي وظائف تقدم لعموم الرجال الأحرار في الدولة ، ويعطي أرسطو اقتراحا عمليا بديلا يقضي بانتخاب بعض شاغلي المناصب التنفيذية ، وتعيين البعض الآخر ، وتحديد شروط كفاءة لبعض الوظائف ، وذلك في محاولة لمنع تبلور أي من أشكال السلطات التنفيذية الفاسدة.[2]

وفي هذا الصدد يقول أرسطو :« تلك هي عدة التواليف الممكنة تبعا للأنواع المختلفة للدساتير فيرى بالسهولة أي نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة و أية طريقة ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب و أي الاختصاصات ينبغي أن تسند إليهم ، أعني باختصاصات المنصب مثلا أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة، وذاك الدفاع عنها ، و إن الاختصاصات يمكن أن تكون في غاية التغاير من قيادة الجيوش إلى القضاء في العقود المحررة على السوق العامة »[3]، أي أن الوظائف التنفيذية تختلف باختلاف الشكل الدستوري للدولة.

ج- السلطة الفيدرالية Federative :

إن لوك قد سمى السلطة الفيدرالية بالسلطة الثالثة في المجتمع السياسي ، وتكمن وظيفتها في مباشرة علاقات الدولة مع المجتمع العالمي ، ولقد أعطاها لوك هذا الاسم المغاير مع أنها سلطة تندمج مع السلطة التنفيذية ، لأن موظفوا السلطة التنفيذية هم أنفسهم موظفوا السلطة الفيدرالية .[4]

يقول جون لوك :« وهذه السلطة تشتمل إذن على سلطة إعلان الحرب و إقرار السلم و الانضمام إلى الأحلاف وتوقيع المعاهدات وتنظيم سائر العلاقات مع كل الأفراد و الجماعات الخارجية عن الدولة،لذلك يمكن دعوتها بالسلطة الاتحادية (أو الدولية)،إذا أحب القارئ ، فلتفهم على هذا الوجه ، ولا عبرة بالأسماء»[5]

يبين لوك من خلال هذا القول أن وظائف السلطة الفيدرالية تكمن خارج الدولة بتوطيد العلاقات الخارجية،وإعلان السلم و الحرب،وتوقيع المعاهدات مع الدول المجاورة أو الدول المتحالفة،أو القرارات الاقتصادية الدولية ، وكل ما يتعلق بالدولة خارجيا وهي « سلطة إتمام المعاهدات وهي السلطة الخاصة بالعلاقات الخارجية ،

[1] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 85.
[2] – المرجع نفسه ، ص ص 85-86.
[3] – آرسطو طاليس ، المصدر السابق ، ص 359.
[4] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 169.
[5] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 227.

وهو يصفها بأنها السلطة التي تنطوي على سلطة الحرب و السلام و إتمام المحالفات و المعاهدات وجميع التصرفات التي تتم مع جميع الأشخاص و الجماعات من خارج المجتمع ، وهو يرى أنه على الرغم من أن هذه السلطة متميزة عن السلطة التنفيذية إلا أنه يصعب فصلها عن السلطة التنفيذية ووضعها في أيدي أشخاص آخرين».[1]

ومن هنا تكمن العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة الدولية ، فكلاهما يسهران على مصالح الدولة وعلى صلاح المجتمع ، يقول جون لوك : « وهاتان السلطتان التنفيذية و الدولية ، رغم كونهما متباينتين في ذاتهما ، إذ أن إحداهما تنطوي على تنفيذ قوانين المجتمع المدنية وتطبيقها على كل من ينتمي إليه ، و الأخرى السهر على سلامة الجمهور ومصالحه في علاقته الخارجية بكل من قد يصيبه منه نفع أو ضر ، فهما تكادان تكونان دائما ملتحقتين واحدتهما بالأخرى ، ومع أن صلاح هذه السلطة الدولية أو فسادها يمسان بالدولة مساسا عظيما ، فليس من اليسير تقييدها بقوانين سابقة قائمة موضوعة ، شيمة السلطة التنفيذية ، لذلك وجب ضرورة أن يترك أمرها لروية القائمين عليها وحكمتهم»[2]، من خلال هذا يتبين لنا الاختلاف بين السلطة التنفيذية ، والسلطة الفيدرالية ، فالسلطة التنفيذية وظيفتها تنفيذ القوانين المسنونة من طرف السلطة التشريعية دون تغير ودون تعديل ، أما السلطة الدولية فوظيفتها سن قوانين وفق الاجتهاد و الحكمة و المصلحة الخارجية للدولة يقول جون لوك :« فالقوانين التي تضبط علاقات المواطنين فيما بينهم و التي وضعت من أجل تنظيم أفعالهم ، قد تسبقها بلا أدنى مشقة ، أما كيف يعامل الأجانب فهو أمر يجب أن يترك جله لحكمة الذين عهد إليهم بالسلطة تلك ، لأنه يتوقف إلى حد بعيد على أفعالهم وعلى أغراضهم ومصالحهم المتفاوتة ، كي يمارسها هؤلاء على أفضل وجه ، من أجل خير الدولة».[3]

ورغم هذا التباين يؤكد لوك أنه لا يصح أن تكونا منفصلتين و أن يعهد بهما للأشخاص مختلفين ، فالسلطة التنفيذية و الدولية يحتاجان إلى مؤزرة الشعب ، فالدولة لا تكون قوية إلا من خلال إدماج هذين السلطتين ، فالمهام تختلف و الغاية واحدة لأن الاختلاف يؤدي إلى التطور و الشمولية في المهام أما الانفصال فقد يؤدي إلى عدم ائتمار إحداهما بأمر الأخرى ، حيث يصبح المجتمع منقاد بقيادتين مختلفتين ، وهو ما قد يؤدي بدوره عاجلا أو آجلا إلى الاضطراب أو الهلاك .[4]

[1] – أميرة حلمي مطر ، المرجع السابق ، ص 72.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص ص 227-228.

[3] – المصدر نفسه ، ص 228 .

[4] – المصدر نفسه ، ص 228 .

أما فيما يخص السلطة القضائية فإنه من الغريب أن لوك لم يجعل منها سلطة منفصلة مستقلة عن باقي السلطات ويجعلها سلطة ثالثة في المجتمع السياسي بل جعلها مجرد فرع من فروع السلطة التنفيذية ، لأن وظيفتها هي تنفيذ وتطبيق القوانين ، بل هي جزء من وظيفة تنفيذ القوانين التي تتولاها السلطة التنفيذية .[1]

و الضمانات الثلاث التي أعطاها لوك لعدم فساد المجتمع الطبيعي هو قيام ثلاث سلطات هي التشريعية و التنفيذية و القضائية ، لكنه عني بسلطتين هما السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية التي يبدوا أنها تتضمن السلطة القضائية أيضا ، وجعل السلطة الثالثة هي السلطة الفيدرالية (الدولية).[2]

2- وظائف الحكومة :

إن أهم وظيفة للحكومة هي الحفاظ على حرية الأفراد لأن حريات أفراد المجتمع هي أولوية من أولويات التي اشترطها لوك على الحكومة بأن تكون قيود الحكومة عليه بأدنى ما يمكن ، وتكون وظائف الحكومة وصلاحيتها الممنوحة لسلطاتها بأضيق نطاق ممكن.[3]

و المرء في الطور الطبيعي حر حرية مطلقة وسيدا على شخصه و أملاكه إلا أن ممارسة الحرية و التملك أمر غير مضمون في جميع الأحوال لأنه معرض للخطر و السطو من طرف الآخرين ، لأنه في الحالة الطبيعية الكل أسياد و الكل لا يرعون حرمة الإنصاف و العدالة ،كان التمتع بالأملاك أمر غير مضمون بتاتا وغير مأمون ، لذلك وجب على المرء أن يترك حالته الطبيعية راضيا أو مكرها لأنها حالة محفوفة بالمخاوف و الأخطار ، رغم الحرية التي يتصف بها ، من أجل الحفاظ على حياتهم و حرياتهم و أملاكهم ، وهو ما أطلق عليه جون لوك اسم « الملكية» العامة.[4]

لذلك كانت وظيفة الحكومة سن القوانين النافعة لتسيير حياة البشر و الفصل في منازعات الناس و إنشاء قوات الشرطة لتطبيق تلك الأحكام ، و السهر على مصلحة المواطنين و الحفاظ على الملكية الخاصة .[5]

[1] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 168.

[2] – أميرة حلمي مطر ، المرجع السابق ، ص 82.

[3] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 170.

[4] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 212.

[5] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص ص 170-171.

و الغرض الرئيسي الأول – حسب جون لوك- من إتحاد الناس في دولة ما و الرضوخ لسلطة الحكومة هو المحافظة على أملاكهم إذ يعوزهم في الطور الطبيعي ، أمور عدة:[1]

1- قانون معروف ثابت متواضع عليه مسلم به ، بناء على الموافقة العامة ، مقياس للحق و الباطل ، و الفصل في الخصومات التي تنشأ بينهم.

2- حكم معروف غير متحيز ،يتمتع بصلاحية الفصل في جميع الخلافات بناء على القوانين القائمة.

3- سلطة لدعم الأحكام العادلة وتنفيذها كما ينبغي.

وهنا تكمل مهمة الحكومة الأصلية وهي المحافظة على الملكية الخاصة يقول جون لوك :« وهكذا يقبل البشر على الاجتماع ، رغم محاسن " الطور الطبيعي"، لفرط ما يصيبهم من عناء وهم على هذا الطور ، لذلك يتفق أننا قلما نجد عددا من الناس يعيشون معا في هذا الطور ، فالمخاطر التي يتعرضون لها فيه ، من جراء هذه السلطة المتقلبة الهوجاء التي تحول كل امرئ الحق بمعاقبة إساءة الآخرين ، ترغمهم على الالتجاء إلى قوانين الحكومات الثابتة ، حيث يتاح لهم المحافظة على أملاكهم ، وهذا ما يحمل كل منهم على التنازل بيسر عن صلاحية الفردية بمعاقبة المسيء ،كما يمارسها من عين من أجل هذا الغرض فقط ، وفقا للقوانين التي ارتقتها الجماعة أو من فوضته بذلك (من نوابها) ، وهذا هو منشأ حق السلطتين التشريعية و التنفيذية و الحكومات و المجتمعات الأصلي» .[2]

نفهم من خلال هذا القول أن الإنسان في حالته الطبيعية معرض للعديد من المخاطر رغم المحاسن الموجودة في هذا الطور ، والفوضى الموجودة جراء إعطاء كل فرد الحق بمعاقبة إساءة الآخرين مما نتج عنه الاعتداء الجسمي و المعنوي ، مما تتطلب من الأفراد إلى تأسيس حكومة و تأسيس قوانين ثابتة لحماية أملاكهم ومعاقبة المسيء وفق القوانين المنصوص عليها من طرف الجماعة أو من فوضته بذلك (من نوابها) وهذا ما تضمنته السلطتين السابقتين ، السلطة التشريعية التي تسن القوانين و السلطة التنفيذية التي تنفذ القوانين.

إن دور الحكومة هو المحافظة على ذات الفرد و على الجماعة ضمن إطار الذي تسيغه « السنة الطبيعية»، ومعاقبة الجرائم التي ترتكب ضد هذه السنة ، حيث تحد هذه القوانين من الحرية الطبيعية التي كان يمتلكها الفرد – وفقا « السنة الطبيعية» – في أمور كثيرة ، و السهر على خير ذلك المجتمع ، والمحافظة على ذات الفرد وحريته و أملاكه على وجه أكمل ، إذ لا يمكن لأي شخص عاقل إلى تغيير وضعه طوعا باختيار وضع أسوأ منه ، لهذا فإن

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص ص 212-213.

[2] – المصدر نفسه ، ص 213.

الحكومة الموجودة في أية دولة ، ملزم بأن تحكم على أساس قوانين ثابتة قائمة موضوعة ومعروفة لدى الشعب ، لا على أساس أحكام مرتجلة ، مستعين بقضاة ومحامين عادلين تعطي لهم صلاحية الفصل في الخصومات بناءا على هذه القوانين ، وتنفيذ هذه القوانين من أجل دفع الأخطار الداهمة من الخارج أو الانتقام منها وحماية الجماعات من الهجمات و العدوان ، و الغاية الأساسية هو أمان الشعب وسلامته وخيره العام.[1]

ثانيا – أشكال الدولة :إن الحكومة تنقسم إلى أشكال – حسب لوك- وهي كالآتي :

1- الديمقراطية:

الديمقراطية* هي شكل من أشكال الحكومات و التي تعتمد على سلطة الجماعة يقول جون لوك : « لما كانت الأكثرية –كما أثبتنا سابقا- تكتسب لدى إتحاد البشر في مجتمع ما سلطة الجماعة بكاملها ، فلها الحق باستخدام تلك السلطة من أجل وضع القوانين للجماعة ، من حين لآخر ، وتنفيذ تلك القوانين بواسطة موظفين تعينهم من أجل ذلك ، وعندها يكون شكل الحكم ديمقراطية تامة» [2] من خلال هذا يتبين لنا أن الديمقراطية تعتمد على إتحاد الجماعة في مجتمع ما ، وفق سلطة وضع القوانين للجماعة ، وتعيين الموظفين من طرف الجماعة لتنفيذ تلك القوانين وعندها يصبح الحكم ديمقراطيا.

أما حسب أرسطو فالديمقراطية « هي حكومة العامة أو الكثرة التي تعمل لخير المواطنين وتمتاز بالحرية و المساواة و السير بمقتضى الدستور»[3] فالديمقراطية تعمل لخير العامة وتمتاز بالحرية و المساواة و السير وفق القوانين الدستورية .

يقول أرسطو « وسيادة الدولة إنما هي في كل مكان للحكومة ، والحكومة هي الدستور نفسه ، توضح هذا : مثلا في الديمقراطيات السيادة للأمة»[4] ويقول أيضا « و أخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية »[5].

---

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص ص 214-215.

* - الديمقراطية Democraty : تتكون كلمة ديمقراطية اشتقاقا من كلمتين هما Demos أي الشعب ، Kratia أي السلطة أو الحكومة ، وتعني الديمقراطية حكومة الشعب أي اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها ، راجع الكتاب (فضل الله محمد إسماعيل : فلسفة السياسة ، (د ط) ، دار الجامعة الجديدة ، الآزاريطة ، 2008 ، ص 13)

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 216.

[3] – مصطفى النشار : تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون ، ط1 ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999 ، ص 113.

[4] – آرسطو طاليس ، المصدر السابق ، ص 195.

[5] – المصدر نفسه ، ص 199.

من خلال هذين القولين يتبين لنا أن سيادة الدولة هي سيادة الحكومة وسيادة الحكومة هي سيادة الدستور الذي اختارته الجماعة ، الهدف هو المنفعة للصالح العام هكذا ترسخ الديمقراطية.

و الديمقراطيات – حسب أرسطو- تختلف في دساتيرها السياسة حسب شمولية هذه الدساتير وتختلف كذلك تبعا لاختلاف نظام الدولة الاقتصادي.[1]

2- الأوليجاركية :

و الأوليجاركية* هي شكل من أشكال الحكومات يكون الحكم فيه للأقلية ، يقول جون لوك :«أو قد تقلد سلطة وضع القوانين لفئة مختارة من الناس ولورثائهم وخلفائهم ، وعندها تكون الحكومة أوليجاركية »[2] أي أنها حكم الأقلية الخواص من الناس الذين يمتلكون ميزات معينة أو جاهة أو مركز اجتماعي وغيره ، أما حسب أرسطو فهي قد تشير إلى الطبقة التي ترى أنها متميزة وممتازة عن غيرها ، بما تملكه من مال ، أو سلاح، أو حسب ، أو نسب ، بما يملكها مكانة اجتماعية رفيعة وهي على شكلين « الأرستقراطية حكومة الأقلية العادلة الفاضلة التي تعمل للصالح العام» [3] و الشكل الثاني « إذا حادت الطبقة الأرستقراطية عن الطريق السوي فإنها تنقلب إلى حكومة الأغنياء الطماعين (الأوليجاركية) »[4] يتبين لنا من خلال هذا أن الأوليجاركية شكل سلبي أو بتعبير أرسطو هي شكل فاسد ، يقول أرسطو « تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد إلى فرد واحد أرستقراطية ، وسميت كذلك أما لأن السلطة هي في أيدي الأخيار و أما لأن السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة و أفراد الجماعة»[5].

---

[1] – جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، تر : حسن بلال العروسي ، مرا وتقد : عثمان خليل عثمان ، الكتاب الأول ، (د ط) ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، (د ت) ، ص 172.

* – أوليجاركية Oligarchy : تعني في الاصطلاح السياسي كل حكومة تنحصر السلطة السياسية فيها سواء أكانت أقلية عسكرية أو دينية أو غيرها ، ويقصد البعض بها حكومة القلة من الأغنياء و التجار ، وقد أعطى أفلاطون – في جمهوريته – تعريفا ووصفا دقيقا للأوليجاركية إذ قال أن هذا النوع من الحكم يأتي بعد حكم الأعيان وهو حكم الأقلية أو حكم المال ، فلا يحكم فيه إلا الأغنياء أما الفقراء فلا نصيب لهم فيه ، راجع الكتاب (فضل الله محمد إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 9).

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 216.

[3] – مصطفى النشار ، المرجع السابق ، ص 113.

[4] – المرجع نفسه ، ص 113.

[5] – آرسطو طاليس ، المصدر السابق ، ص 199.

ويقول أيضا « و الأوليغرشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء »[1] ، من خلال هذا يتبين لنا أن الأقلية تنقسم إلى قسمين ، منها ما هو صالح وغايته نفع الصالح العام وتسمى بالأورستقراطية ومنها ما هو فاسد ويهدف إلى المصلحة الخاصة وتسمى بالأوليجاركية.

3- الملكية :

وهي شكل تكون فيه الحكومة حكومة فرد أو رجل واحد يقول جون لوك :« أو لرجل فرد وعندها تكون ملكية »[2]و الملكية* هي أن يكون الحكم من نصيب رجل واحد، ويعرفها أرسطو« فالملكية حكومة الفرد العادل الذي يعمل لخير الجميع»[3] فالملكية إذا هي حكومة الفرد الواحد القائم بالعدل الذي يعمل لصالح العام .

يقول أرسطو:« متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية»[4] ، وبهذا القول يتبين لنا أن الملكية هي حكومة الفرد العادل موضوعها المنفعة العامة.

وهي على أقسام – حسب جون لوك- هناك ملكية وراثية وهناك ملكية انتخابية ، يقول لوك :« فإذا كانت هذه السلطة قد خلعت عليه وعلى ورثائه من بعده فهي ملكية وراثية ، أما إذا كانت خلعت عليه مدى حياته فقط بحيث يعود حق تعيين خلفا له إلى الأكثرية لدى وفاته ، فهي ملكية انتخابية»[5] .

من خلال هذا القول يتبين لنا أن الملكية الوراثية هي ملكية الفرد الواحد وورثائه أي بعد وفاة الشخص (الملك) يخلفه أحد أبنائه إذا وجد أو أحد أقاربه دون تدخل المجتمع في اختيار الملك ، فالملك هنا يكون عن طريق الوراثة ، أما الملكية الانتخابية فيكون فيها الملك ملكا في حياته فقط ولكن بعد وفاته يعود حق الشعب في اختيار ملك جديد عن طريق الانتخاب.

وعلى رأي أرسطو فإن الحكومة الملكية التي يقف على رأسها فرد يسهر على منافع الصالح ومتسم بالفضائل كافة ، وعلى رأسها فضيلة العدل ، فستنقلب مع مضي الأيام إلى حكومة طغيان يرأسها دكتاتوريا طاغ يجرد الناس من حقوقهم السياسية الأساسية ومن ممتلكاتهم المادية الفردية.[6]

---

[1] – آرسطو طاليس ، المصدر السابق ، ص 199.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 217.

* – الملكية : حيث يكون الحكم فرديا ، ووفقا للقانون ، ويستهدف الصالح العام ، راجع الكتاب (فضل الله محمد إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 232).

[3] – مصطفى النشار ، المرجع السابق ، ص 113.

[4] – آرسطو طاليس ، المصدر السابق ، ص 198.

[5] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 217.

[6] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 80.

ثالثا – فصل الدولة عن الكنيسة :

إن الفصل بين الدولة و الكنيسة أمر محتوم لأن كليهما له غاية وهدف مختلف عن الآخر ، لأن هدف الدولة الحياة الأرضية ، و هدف الكنيسة الحياة السماوية ، لأن الفرد هو ملك الوطن لا ملك الكنيسة ، و الدخول في الكنيسة إلا طوعا ، وكل المصالح ومنافع العامة غير المصالح الكنيسة فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع ، ولا محل للقول بدولة مسيحية ، فمبدأ الدولة قائم على الحقوق و الواجبات وعلى مبدأ أن لكل فرد أن يستمتع بجميع ما يعترف به للغير من حقوق ، فيجب على الدولة أن تجيز جميع أنواع العبادة الخارجية ، وتدع الكنيسة تحكم نفسها بنفسها من قسيسها وقديسها فيما يتعلق بالعقيدة و العبادة وفقا للقوانين العامة ، فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني [1] ، يقول جون لوك :« أقول إنه من أجل هذا كله ينبغي التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدني وبين الدين ، وتأسيس الحدود الفاصلة و العادلة بينهما ، وإذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التي ستنشأ على الدوام بين من يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر ، من جهة ، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى » [2] ومن خلال القول يتبين لنا أنه ينبغي ضرورة الفصل بين الدولة و الكنيسة لأن غرض كل منهما يختلف عن الآخر ، فغرض الدولة هو توفير الحاجيات الدنيوية المدنية للحياة مثل الحرية و الصحة و المال و الأرض يقول جون لوك :« ويبدو لي أن الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية و الحفاظ عليها ، وتنميتها ، و أنا أعني بالخيرات المدنية الحياة ، و الحرية و الصحة ، وراحة الجسم ، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال ، و الأرض ، و البيوت ، والأثاث ، وما شابه ذلك»[3] وهنا تكمن غاية الدولة في توفير هذه الحاجيات التي ذكرها جون لوك في قوله ، ويقول أيضا :« و أن تكون السلطة المدنية و الحقوق و السيادة محكومة بهدف واحد هو رعاية هذه الشؤون المدنية وتنميتها بحيث لا تمتد هذه الرعاية بأي شكل من الأشكال إلى خلاص النفوس»[4].

إن مهمة الدولة لا تتعدى إلا على رعاية الصالح العام و تنميته دون التدخل في دور الكنيسة في خلاص النفوس.

حيث كانت دعوة لوك قائمة على أساس التسامح « و التي أعلنها في رسائله المختلفة و نادى بضرورة ألا تضطهد الكنيسة أي إنسان بسبب عقيدته ، لأن الحرية مكفولة للجميع ، فضل عن ضرورة تجنب التحيز

[1] – يوسف كرم ، المرجع السابق ، ص 152.

[2] – جون لوك : رسالة في التسامح ، ص 23.

[3] – المصدر نفسه ، ص 23.

[4] – المصدر نفسه ، ص 26.

Prejudice كجماعة دينية دون أخرى ، لأنه من الضروري أن تعمل الدولة و الكنيسة من أجل سعادة المواطنين»[1]، الكنيسة شيء مقدس لا يجب أن يضطهد من طرف الدولة أو الحكام ولا يجب للكنيسة أن تضطهد أي إنسان بسبب عقيدته لأن الإنسان جبل على الحرية و حرية الاعتقاد جزء من هذه الحرية وهي حق لا يمكن لأي سلطة كانت دينية أو دنيوية وعدم إكراه الإنسان للتحيز لأي فئة كانت دون الأخرى ، لأن دور الكنيسة ودور الدولة هو سعادة المواطنين.

وعدم مهاجمة من يخالفوننا في الاعتقاد «كما نادى لوك بضرورة تجنب التأمل النظري الذي يؤدي بالتالي إلى غموض المعرفة الروحية ، فلا يجب مهاجمة من يخالفوننا في الاعتقاد لعدم وضوح المعرفة بالبرهان ، ومن ثم يجب أن يسود التسامح بين الجميع ، إلا أنه يستثني من تسامحه هذا الملحدين Atheirts فلا تسامح معهم ولا سلام »[2] ، التسامح هو شيء عظيم وخاصة التسامح الديني ، لأن الإختلاف في الاعتقاد لا ينفي التسامح بل ينفي الصراع و العنف وهذا ما أثبتته الديانات السماوية ومن بينها الإسلام ، لكن جون لوك ينفي التسامح مع الملحدين ويقول بأنه لا تسامح معهم ولا سلام.

وخلاص النفوس ليس من شأن الحاكم ، وهذا ما ستثبته الاعتبارات التالية :

- ✓ **الاعتبار الأول :**

خلاص النفوس ليس من مهام الحاكم المدني أو أي إنسان آخر ، لأن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر ، ولم يكلف أي إنسان آخر بهذه المهمة ، لأن هذه السلطة ليست ممنوحة لأي جهة معينة كي يفرض الدين بالقوة ، و الشعب لم يحدد مهمة خلاص النفوس لأي حاكم أو أي أمير لأنه لا يقبل أي إنسان سواء كان أمير أو من أفراد الرعية أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر لكي يحدد له إيمانا معينا أو عبادة ما ، لأنه ليس من مقدور أي إنسان حتى لو أراد أن يكيف إيمانه طبقا لأوامر إنسان آخر ، لأن قوة الدين تكمن في قوة الإقناع و الاقتناع العقلي الشامل و الكامل لمناحي هذا الاعتقاد ، و الاعتقاد هو لب الدين ، فمهما يكن ما تقره ، فإن القناعة التامة بصدق هذا الاعتقاد وهذه العبادة ورضا الرب ، فإن هذا لا يقضي إلى خلاص النفس بل يقف حجر عثرة أمام خلاصنا ، فبدل التكفير عن الذنوب ، والخطايا تضيف خطيئة كبرى ألا وهي خطيئة النفاق.[3]

[1] – إبراهيم مصطفى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 286.

[2] – المرجع نفسه ، ص 286.

[3] – جون لوك : رسالة في التسامح ، ص ص 224-225.

✓ **الاعتبار الثاني :**

إن خلاص النفوس ليس من شأن الحكام يقول جون لوك :« إن رعاية النفوس ليست من شؤون الحاكم المدني لأنه يحكم بمقتضى سلطة برانية ، بينما الدين الحق الذي ينشر خلاص النفوس ينشر اقتناع العقل اقتناعا جوانيا ، و أي شيء خلاف ذلك لا يرضى عنه الله ، ومن طبيعة العقل أنه لا يمكن إجباره على الإيمان استنادا إلى قوة برانية ، فمصادرة الأراضي ، والسجن ، و التعذيب وما شابه ذلك ، لا يمكن أن يغير الحكم الجواني على الأشياء »[1] ، الحاكم يحكم وفق سلطة خارجية خارج عن الدين أي خارج رضا الرب ، والعقل لا يمكن إجباره على اعتقاد شيء خارج عن عقيدته مهما تكن الطرائق حتى ولو كانت على حساب العقل من تعذيب و مصادرة الأراضي ، وسجن لا يمكن أن يغير الحكم الجواني.

الحاكم قد يغير في بعض الناس ويستدرجهم إلى طريق الحق يقول لوك :« وقد يدعي البعض أن الحاكم قد يلجأ إلى الحجج يستدرج الهراطقة إلى طريق الحق ويخلص نفوسهم ليكن ، لكن هذا الأمر يشترك فيه الحاكم مع الآخرين ، فهو يعلم الناس وينشئهم ويصلح أخطائهم بالعقل ، وهو بذلك يفعل ما يفعله أي إنسان خير ، فسلطة الحكم لا تفرض على الحاكم أن يتغاضى عن إنسانيته أو عن مسيحيته ، ولكن يجب التفرقة بين الإقناع و الأمر ، فإن تلزم بالحجج شيء و أن تلزم بالعقوبات شيء آخر ، و الأخير إلزام من حق السلطة المدنية وحدها ، بينما إرادة الخير هي سلطة البشر الوحيدة»[2] إن الدعوة إلى الإيمان يشترك فيها جميع البشر بما فيهم حكاما كانوا أو رعية ولا يكون ذلك إلا عن طريق العقل و الحجة المنطقية المبنية على أسس دينية ، لكن الحكم المدني لا يفرض على الحاكم أن يترك إنسانيته أو عن مسيحيته ، فإرادة الخير هي سلطة البشرية الوحيدة أما السلطة المدنية فهي سلطة الأمر و الإلزام .

إن سلطة الحاكم تكمن في سن القوانين و الطاعة و الإرغام بالسيف ولا أحد غيره يفعل ذلك ، وسن القوانين وسلطة الحاكم لا تتدخل ولا تمس ولا تمتد إلى تأسيس أية بنود تتعلق بالإيمان أو بأشكال العبادة ، فغاية القانون تقرن بالعقوبات ، و العقوبات عاجزة على إقناع العقل ، وعاجزة كذلك على خلاص النفوس ، لأن الإيمان يتطلب القناعة بأنه حق و أن هذه العبادة مقبولة من الله ، و العقوبة عاجزة عن بزوغ هذا النوع من الإيمان ، و الإيمان لا يتم إلا من خلال البراهين و الأدلة النورانية ، وهذه الأدلة النورانية لا تبزغ أبدا من جراء العذاب الجسماني أو توقيع العقوبات البرانية.[3]

---

[1] – جون لوك : رسالة في التسامح ، ص 25.

[2] – المصدر نفسه ، ص 25.

[3] – المصدر نفسه ، ص 26.

✓ **الاعتبار الثالث :**

إن هناك اختلاف بين مهام الحاكم و العناية بخلاص النفوس يقول جون لوك :« إن العناية بخلاص النفوس البشر ليست من مهام الحاكم بأي حال من الأحوال لأنه حتى إذا أقررنا أنه من الممكن إقناع البشر ونغير آرائهم بسلطة القانون وقوة العقوبات ، فإن كل ذلك لا يسهم أبدا في خلاص نفوسهم ، وفي حالة افتراض وجود حقيقة واحدة وطريق واحد إلى السماء فأي أمل هناك في أن يبلغها عددا أكبر من البشر إذا لم يكن لديهم سوى دين السلطان و إذا كانوا في حالة مضطرين فيها إلى التخلي عن نور عقولهم ومخالفة ما تمليه عليه ضمائرهم ، و الاستسلام الأعمى لإرادة الحكام ، والدين الذي جاء إلى وطنهم بالصدفة إما نتيجة للجهل و الطموح و إما نتيجة الخرافات ؟»[1] ، إن خلاص النفوس لا يتأتى بالقوة وسلطة القانون و العقوبات و الإلزام و الإكراه ، والدين يفرض على البشر أن يكونوا مقتنعين بنور عقولهم أنهم في طريق الحق لأن الدين لا يتأتى من سلطة خارجية قاهرة سبيلها الوحيد الطموح و الجهل و الخرافة.

إن الآراء الدينية التي يعتنقها أمراء العالم هي السبب في الانقسام مثلما هو شأن مصالحهم العلمانية ، لأن كل بلد يدعي أنه يمتلك الحقيقة و أن البلدان الأخرى محكوم عليها بالخضوع لأمراء هذا البلد في الأمور التي تؤدي إلى هلاكهم ، ومما لاشك فيه أن بعض الناس بسبب جهلهم وقلة إيمانهم وجهلهم بأمور الدين وما جاءت به الديانة الصحيحة أن تكون سعادتهم مرهونة بمسقط رأسهم.[2]

من خلال هذا نستنتج هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة كافية للتدليل على أن سلطة الحكم المدني تتعلق فقط بالخيرات المدنية للبشر ، وتقوم على حماية الأشياء المتعلقة بهذا العالم ولا تمت بأية صلة إلى العالم الآخر ، والكنيسة عبارة عن جماعة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله وبأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم ، والذين في هذه الحالة ، ينقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء تماما مثل الأرض طبقا لحق الإرث ، وبناءا على ذلك ، فإن كل فرد يحتفظ بإيمانه بنفس الطريقة التي يحتفظ فيها بأراضيه.[3]

[1] – جون لوك : رسالة في التسامح ، ص 26.

[2] – المصدر نفسه ، ص 27 .

[3] – المصدر نفسه ، ص 27.

رابعا – حق الشعب في الثورة :

كان لوك من بين المفكرين الذين يعطون الشعب حق الثورة على حكامهم وعلى حكوماتهم إذا لم يحققوا المهمة التي وكلوا بها من طرف الشعب وهي رعاية مصالح الأفراد وتحقيق رفاهيتهم .[1]

يقول جون لوك:«النظم السياسية يستحيل أن تبنى إلا على رضى الشعب،فالفتن التي يحفل بها تاريخ العالم والتي تنجم عن طموح الحكام قد أدت إلى التغاضي عن هذا الرضى في غمرة الحرب التي تؤلف جانبا هاما من تاريخ البشر»[2]،إن رضى الشعب هو اللبنة الأساسية لبناء النظم السياسية و الفتن التي غمرت جميع العالم إنما هي سبب عن طموح الحكام وعدم الاكتراث عن هذا الرضى مما أدى إلى الحروب و الفتن و الثورات الشعبية على الحكام ،يقول جون لوك: «لذلك خلط عدد من الناس بين قوة السلاح ورضى الشعب، فاعتبروا الغلبة أصلا عن أصول الحكم، ولكن بين الغلبة و تأسيس حكومة من الحكومات مثل ما بين تعويض بنيان ما وتشييد بنيان جديد مكانه من اتساع الشقة، ولعمري إنها كثيرا ما تمهد السبيل لقيام نمط جديد من أنماط الدولة على أنقاض الدولة السابقة إلا أنه يتعذر عليها تأسيس دولة جديدة بدون رضا الشعب وموافقته »[3]

إن لوك هنا يؤكد على ضرورة قيام الحكم على رضى الشعب وليس على الغلبة ، إن حرص لوك الشديد على الدفاع عن حقوق المواطنين و المتمثلة في الحرية و الملكية الخاصة ،قد أدى به إلى تحذير الحكومات من التقصير و التهاون في أداء واجباتها إزاء مواطنيها وعدم التعرض بأي من الأشكال على حقوق رعاياها .

ومن هذا الشأن فقد أجاز لوك ضرورة الثورة على الحكام ومخترقي العقود بهدف تغيير شخص الحاكم ، و الإتيان ببديل أفضل منه ، لا بهدف تغيير شكل نظام الحكم أو فلسفته من الأساس.[4]

إن السلطة إذا أوقعت ضررا بالحقوق الطبيعية ، وخصوصا بالحرية و الملكية الخاصة ، فإن على الشعب الحق في عصيان هذه الحكومة و الخروج عنها عن طريق الثورة لإصلاح المنظومة الحكومية ، والاعتراف بحق المقاومة هو وسيلة لرد الحاكم إلى طريق الصواب و للعمل على احترام القانون ، و الثورة هي دعوة للحكمة و التسوية و إرجاع الحقوق إلى أهلها ، والتزام السلطة بهذه الحقوق وصيانتها ، وهذا التزاما بما جاء في العقد الذي أسس السلطة الحاكمة التي من واجبها صيانة ما تبقى للأفراد من حقوق طبيعية بموجب العقد.[5]

---

[1] – إسماعيل زروخي ، مرجع سابق ، ص 212.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 248.

[3] – المصدر نفسه ، ص 248.

[4] – محمد وقيع الله أحمد ، المرجع السابق ، ص 173.

[5] – جان توشار : تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار ، تر : ناجي الدراوشة ، ج2 ، ط1 ، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر ، دمشق ، 2010 ، ص 510.

و الاعتداء على الحقوق هو شرط من شروط قيام الثورة يقول جون لوك :« إما أن المعتدي الذي يشن الحرب على امرئ ما ويسطو على حقوقه ظلما وعدوانا لا يكتسب قط من خلال تلك الحرب الغاشمة حق التسلط على المغلوب ، فأمر يسلم به في الحال كل من يسلم أنه ليس للصوص و القراصنة حق التسلط على كل من يمكنهم بأسهم أن يسيطروا عليه ، و أن الوعود التي تنتزع بالقوة غير المشروعة لا تلزم أصحابها ، لنفرض أن لصا اقتحم منزلي و أرغمني على إمضاء صك يقضي بتحويل أملاكي له ، وهو مسلط سيفه علي، فهل يكسبه ذلك حقا ما ؟»[1] إن مثل هذا النوع من الاعتداء يتطلب من صاحبه أنه يمتلك حقا غير مشروع وما على السلطة إلا أن تقوم بردع تلك الجريمة « ولكن لعل العدالة معدومة أو لعلي مقعد لا أقوى على الحركة: فأنا أسرف و لا أستطيع الاستجارة بالقانون»[2] وغياب العدالة هو غياب السلطة التي من واجبها تطبيق العدالة وجب اتخاذ طريقا آخر ألا وهو الثورة على السلطة التي لم تطبق العدالة ولم تنصر الحق ولم تقضي على الجريمة ولم تدن اللص.

وهناك نوع آخر من الاعتداء وهو الاغتصاب يقول جون لوك :« فالاغتصاب ضرب من الغلبة الداخلية، و الفرق بينهما أن الحق لا يكون بجانب المغتصب قط ، إذ أن الاغتصاب ليس إلا الاستيلاء على ما هو من حق امرئ آخر ، و الاغتصاب بمقدار ما هو اغتصاب ، تغير يدخل على الأشخاص وحسب ، وليس على أشكال الحكومة و قوانينها ، فإذا تجاوزت سلطة المغتصب ما لملوك الدولة وحكامها الشرعيين ، بات ذلك طغيانا مضاف إلى الاغتصاب».[3]

إن الاغتصاب بهذا المعنى هو نوع من الغلبة الداخلية ، والحق فيه لا يكون في صالح الضحية ، وهو يكون بين أفراد المجتمع و إذا تعدى ذلك إلى الحكومة و الحكام أصبح طغيانا على الشعب مما أجاز الثورة ضده، يقول لوك : « وكل من يتوصل إلى ممارسة قسط من السلطة بأساليب غير الأساليب التي نصت عليها قوانين الأمة ، يلحق له بالطاعة ، حتى ولو لم يكف بشكل الحكم أي تغيير ، لأنه ليس الرجل الذي عينه القانون ،وبالتالي الذي وافق الشعب عليه ، ولا يكتسب مثل هذا المغتصب ،أو من انبثقت سلطته منه ،صفة شرعية حتى يصبح باستطاعة الناس الموافقة الحرة أولا ، ويوافقوا فعلا على إسناد السلطة التي اغتصبها إليه ثانيا»[4] ،إن العقد هو مجموعة من الشروط التي يجب على الحاكم أن يلتزم بها و إذا انتهك الحاكم أي بند من بنود هذا العقد فلا حق

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص ص 248 – 249.
[2] – المصدر نفسه ، ص 249.
[3] – المصدر نفسه ، ص 261.
[4] – المصدر نفسه ، ص ص 261 – 262.

للشعب له بالطاعة لأنه ليس الرجل الذي عينه القانون ووافق عليه الشعب ، ولا ترجع هذه السلطة إليه إلا إذا وافق الشعب عليه مرة ثانية.

وهناك نوع آخر من الاعتداء هو الطغيان ، يقول جون لوك :« إذا كان الاغتصاب عبارة عن ممارسة امرئ السلطة التي هي حق امرئ آخر ، فالطغيان عبارة عن ممارسة السلطة التي تستند إلى أي حق قط و التي يستحيل أن تكون حق لامرئ ما ، وهو يقوم على استخدام امرئ ما السلطة التي وقعت إليه ، من أجل مصلحته الخاصة ، لا من أجل خير المحكومين »[1] ، ومعنى هذا أن يجعل الحاكم هواه قاعدة السلوك عوضا عن القانون ، حيث يقوم بتلبية رغباته و شفاء غله و إرضاء طموحاته بدلا من المحافظة على أملاك شعبه.

إن القانون هو السلطة العليا في الدولة وينتهي عندما يبتدئ الطغيان يقول جون لوك :« يبتدئ الطغيان حيث تنتهي سلطة القانون ، أي كلما هتكت حرمة القانون من أولي الأمر ، ويستخدم القوة التي انتهت إليه ، من أجل فرض أحكام لم يحوزها القانون على أبناء الشعب ، لم يعد حاكما بالمعنى الأصيل ، ولما كان يتصرف من دون تفويض شرعي جاز الخروج عليه ومقاومته ، كما يقاوم كل امرئ آخر يسطو على حق الآخرين بالقوة»[2] ، إن الخروج على الحاكم الطاغية هو أمر مشروع بالنسبة لجون لوك ، فالطغيان هو هتك سلطة القانون التي فوضها الشعب للحاكم وبذلك ينزل الضرر بالصالح العام ووجب على الشعب مقاومته و الخروج عنه و إقامة ثورة ضده و استبداله بحاكم يراعي سلطة القانون.

وكل هذه التجاوزات التي قد تحصل من السلطتان الملكية أو التشريعية أو التنفيذية ، أو سبب تغير أنظمة الحكم عن ما هو متفق عليه في العقد قد يسبب إنحلال الحكومة.[3]

يقول جون لوك :« و الحكومات بالإضافة إلى سقوطها من الخارج ، قد تنحل من الداخل ، أولا : عندما تتغير الهيئة التشريعية ، لأن المجتمع المدني إن هو إلا طور سلام يهيمن على الذين ينتمون إليه ، بحيث تحرم عليهم الحرب ، من جراء الفرصة التي أتاحوها للهيئة التشريعية لاحتكام إليها ، في فض أي نزاع قد ينشأ بينهم ، فإذا انهارت الهيئة التشريعية ، إذن ، أو انحلت فالانحلال و الفناء يقفواني أثرها»[4] أي أن انحلال الهيئة التشريعية معناه انحلال للدولة لأن الهيئة التشريعية هي جوهر المجتمع ومبدأ إتحاده ، وهي السلطة الوحيدة التي تجمع إرادة المجتمع.

وانحلال الحكومة راجع للأسباب التالية :

[1] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 263.

[2] – المصدر نفسه ، ص 265.

[3] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 144.

[4] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 272.

1- وضع الملك إرادته فوق إرادة القانون (المجتمع) و السلطة التشريعية[1]، يقول جون لوك :« إذا وضع هذا الرجل الفرد أو الملك إرادته المحضة موضع القوانين التي هي بمثابة إرادة المجتمع التي تفصح عنها الهيئة التشريعية ، فقد لحق بهذه الهيئة التغير»[2]، حيث يقوم الملك أو الحاكم بوضع إرادته وتلبية رغباته و إرضاء طموحاته فوق ما يسنه القانون فوجب على هذه الهيئة أن تتغير .

2- منع السلطة التشريعية من ممارسة صلاحياتها بحرية ، وحرمان الشعب حقه بالسلطة المقترنة به [3]، يقول جون لوك :« عندما يحول الملك دون التئام الهيئة التشريعية في موعدها المعين أو دون ممارسة صلاحيتها بحرية و العمل على تحقيق تلك الأغراض التي وجدت من أجلها ، فقد أصاب تلك الهيئة التغير أيضا» [4] ، ومعنى ذلك أن يوقف المهمة الشرعية للسلطة التشريعية و إقامة مهامها بحرية تامة وجعلها تعمل لأغراضه الشخصية فوجب على هذه الهيئة أن تتغير.

3- إذا تغير الناخبون نتيجة للسلطة التعسفية من الملك ، وبدون موافقة الشعب ، تتغير السلطة التشريعية كأزمة عن ذلك ، وبذلك تكون غير الوجه الذي أراده الشعب [5]، يقول جون لوك : «عندما يتغير الناخبون أو أساليب الانتخاب ، بحكم سلطة الملك التعسفية وبدون موافقة الشعب أو خلاف لمصلحته ، تتغير الهيئة التشريعية أيضا»[6].

4- تسخير الشعب لسلطة أجنبية ، سواء على يد الملك أو السلطة التشريعية ، يعني انحلال الحكومة ، لأن غرض الحكومة هو استقلال المجتمع من أي سلطة خارجية وحريتهم التامة[7] ، يقول جون لوك:« إن تسخير الشعب لعبودية دولة أجنبية ، أما على يد الملك أو الهيئة التشريعية ، هو و لاشك بمثابة تغيير لتلك الهيئة ، فهو أدنى عبارة عن الانحلال الحكومة».[8]

5- عد قيام السلطة التنفيذية بالمهام التي وكلت بها ونبذها جانبا ، مما يؤدي إلى الفوضى التامة[9] ، يقول جون لوك :« ثمة وجه آخر لانحلال مثل تلك الحكومة وهو التالي : عندما يحمل صاحب السلطة

---

[1] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 144.

[2] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 272.

[3] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 144.

[4] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 272.

[5] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 145.

[6] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 273.

[7] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 145.

[8] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 273.

[9] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 145.

التنفيذية العليا بالمهام التي وكلت بها ونبذها جانبا ، فيستحيل عندها تنفيذ القوانين التي سنت من قبل ، ويؤدي ذلك ، لا محالة ، إلى الفوضى التامة و إلى انحلال الحكومة إنحلالا أكيدا»[1]، لأن القوانين لا توضع من أجل ذاتها ، بل لكي تكون ويعمل بها ، متى نفذت ، وعدم تنفيذها هو انعدام للحكومة ، ويصبح الشعب طائفة مشوشة وبذلك يفقد النظام ، وحيث لم يعد سبيل لإقرار العدالة وتختلط الحقوق ويصبح التضارب من أجل المصلحة ، والحكومة بدون قوانين تنحل و تنقرض.

6- عدم القيام بالعهود المبرومة في العقد من طرف السلطة التشريعية أو الملك ، تعد خائنة للأمانة التي وكلت لها ، وعليه تنحل الحكومة [2] ، يقول جون لوك :« ولكن بمقدار ما تساهم فروع الهيئة التشريعية الأخرى في التآمر على الحكومة ، وتحث على المكائد ولا تحول دونها ، جهدا لطاقة على الأقل ، فأعضاؤها مجرمون ، لأنهم يبيتون شركاء في أعظم جريمة يمكن للإنسان أن يرتكبها ولا شك نحو أخيه الإنسان»[3] ، إن نقض الهيئة التشريعية للعهود وسعيها للتآمر على الحكومة وحثها على المكائد قد يؤدي وبصفة مباشرة إلى انحلال الحكومة.

من خلال الثورة التي يقيمها الشعب على الحاكم وعلى الحكومة الطاغية ستنحل الحكومة آجلا أم عاجلا فما على الشعب بعد ذلك إلا أن يتدبر أموره بنفسه ويقيم هيئة تشريعية جديدة تختلف عن الأولى في أشخاصها أو شكلها أو كليهما وفقا لما تقتضيه سلامته و أمنه ، فالمجتمع بها يحافظ على ذاته من خلال وضع هيئة تشريعية مستقرة وتنفيذ عادل نزيه للقوانين التي تسنها هذه الهيئة .[4]

[1] – جون لوك ، في الحكم المدني ، ص 274.

[2] – علي عبود المحمداوي ، المرجع السابق ، ص 145.

[3] – جون لوك : في الحكم المدني ، ص 274.

[4] – المصدر نفسه ، ص ص 274 – 275.

استنتاج :

نستنتج في آخر هذا الفصل أن لوك في رسالته قد قسم الحكومة إلى ثلاث سلطات مختلفة ومتمايزة فيما بينها وهي : السلطة التشريعية و التي جعل منها الهيئة العليا في الحكومة وتكمن مهمتها في سن القوانين ، و السلطة التنفيذية وهي الهيئة الثانية في الحكومة وتكمن مهمتها في تنفيذ القوانين ، أما عن السلطة القضائية فهي فرع من فروع السلطة التنفيذية ، أما السلطة الثالثة وهي السلطة الفيدرالية وتكمن وظيفتها في مباشرة العلاقات الدولة مع المجتمع العالمي ، ولقد فصل لوك بين هذه السلطات الثلاث ،مبينا دور و أهمية كل سلطة من السلطات ، أما بالنسبة للحكومة فلقد أعطانا لوك بعض الوظائف المهمة و التي نشأت من أجلها الحكومة وهي الحفاظ على حرية الأفراد و أملاكهم الخاصة ، وفي موضع آخر يعطينا لوك أشكالا للدولة وهي كالآتي:الديمقراطية و التي تعتمد على سلطة الجماعة ، و الأوليجاركية و التي تعتمد على حكم الأقلية و الملكية و التي تعتمد على حكم فرد أو رجل واحد ، كما أن لوك فصل بين الدولة و الكنيسة وقال بأنه أمر محتوم لأن كليهما له غاية وهدف مختلف عن الآخر ، ولقد أعطى لوك للشعب الحق في الثورة على حكامهم إذا لم يحققوا المهمة التي وكلوا بها و نقضهم بنود الاتفاق الموجودة في العقد ، وهذه الثورة قد تكون سببا في انحلال الحكومة وقيام حكومة جديدة.

النـــــقـــــد

لقد كان للوك تأثير بليغ خاصة في القرن الثامن عشر ، حيث « عملت مبادئ لوك ومن تأثروا به في القرن الثامن عشر على قيام الثورتين الفرنسية و الأمريكية وعلى تحديد المثل السياسية التي عرفت في الغرب باسم الفلسفة الليبيرالية وهي المثل تمثلت في حماية الحريات المهنية للفرد و التي تمثلت في حرية الفكر و الدين و الاجتماع و الرقابة على السلطة الحاكمة بواسطة ممثلين منتخبين و أن تعمل الحكومة في حدود الدستور »[1] ، لقد كانت فلسفة السياسة للوك في القرن الثامن عشر تأثير كبير وخاصة في الثورتين الفرنسية و الأمريكية خاصة ما تعلق بالحرية و الملكية الخاصة وحرية الاعتقاد و الاجتماع و الرقابة على السلطة و الحق في الثورة ضد الحكام و الحكومات الطاغية و المستبدة.

إن ما ذهب إليه جون لوك لم يسلم من انتقادات وردود أفعال بين مؤيد ورافض ومن بين المبادئ التي أثارت النقد و الرفض فكرة أن جون لوك « أنه بعد أن كان طبيعيا ويرجع كل شيء إلى القانون الطبيعي ، ويجعل من هذا القانون الحد الفاصل بين الأفراد وينادي بالتساوي في حق الملكية ، بعد هذا كله نراه يتجه اتجاها برجوازيا ، هذا الاتجاه يتمثل في أنه جعل الثروة و المحافظة على الممتلكات السبب في خروجه من الدولة الطبيعية إلى الدولة السياسية ، فهو ضحى بالحرية في سبيل المادة أو الملكية »[2] .

إن جون لوك كما مر بنا كان طبيعيا و أرجع كل شيء إلى القانون الطبيعي وكان من الذين ينادون بحق الحرية و الملكية الخاصة وجعل من الحرية الأساس وتأتي بعد الملكية ، والقانون يأتي بعد الحرية ، لأن الإنسان يحصل على ملكيته أو أي شيء آخر من خلال حريته ، ولوك ضحى بالحرية التي هي الأساس وطالب بالملكية النابعة من الحرية ، وهذا الموقف هو موقف متعارض.[3]

أما بالنسبة للانتقاد الثاني فنراه عندما يتحدث عن فكرة التعاقد بين الحاكم و المحكوم ليس تعاقدا بين أفراد الشعب فيما بينهم ، وجعله للحرية بمثابة قيد للحاكم و المحكوم ، والحاكم ليس حاكما مطلقا بل حكمه فيه نوع من التعاقد يكون بينه وبين عامة الناس ، فهو لا يكون حاكما إلا إذا وافقت عليه أغلبية الناس ، و إذا سحبوا منه هذه الموافقة و الرضا فإنه لن يعود في موقع يخول له الحكم.[4]

[1] – أميرة حلمي مطر ، مرجع سابق ، ص 76.

[2] – محمد محمد بالروين ، مرجع سابق ، ص 97.

[3] – المرجع نفسه ، ص 97.

[4] – المرجع نفسه ، ص 97.

أما بالنسبة للانتقاد الثالث « يبدوا في فكرة لوك عن القانون الطبيعي نوع من التعارض ، فهو ينادي بهذا القانون ويمجده ثم بعد ذلك يبدأ بالتشكيك فيه ، ويبدوا أن الأفراد غير قادرين على تنفيذ هذا القانون ، و أن هذا القانون يحتاج إلى سلطة ، ويحتاج إلى هيئة تقوم بالتنفيذ ، ونتساءل من تكون هذه الهيئة إنهم أفراد من الناس ينتمون إلى نفس المجتمع »[1] .

القانون الطبيعي هو قانون الحالة الطبيعية ولوك كما رأينا سابقا يمجد هذا القانون تارة ويشكك فيه تارة أخرى ، ويقول بأن الفرد هو المشرع لهذا القانون وبعدها يقول أن الأفراد غير قادرين على تنفيذ هذا القانون وهذا القانون يحتاج إلى سلطة ، ويحتاج إلى هيئة لكن من هذه السلطة ؟ ومن هي هذه الهيئة ؟ في حالة لا وجود لأي سلطة إلا سلطة الفرد ولا أي هيئة إلا هيئة الطبيعة ، « إذا كان أفراد هذا المجتمع غير قادرين على تطبيق القانون الطبيعي فإن مجموعة أخرى منه هي بدورها غير قادرة ، إن مبدأ المحاباة بذاته لا نستطيع أن نجرد منه أحدا ، حتى المجموعة التي ينادي بها لكي تشرف على تطبيق القانون الطبيعي هذه المجموعة ربما تحابي نفسها ، أو تحابي أصدقائها ، أو تحابي الحكام ، خير مثال على ذلك المجتمع السياسي الغربي ، وكيف تنفذ فيه القوانين»[2].

إن المحاباة هي شيء كامن فينا و لا نستطيع أن نجرد ذواتنا منه ، و المجموعة التي اختارها لوك هي مجموعة من البشر مثلنا يمكن أن تحابي نفسها أو أصدقائها أو عائلتها أو الحكام وهذا ما نلحظه في القوانين التي تحكم جميع بلدان العالم.

الإنسان جبل على الخير و المسؤولية الفردية كامنة فيه هذا ما قال به لوك لكنه يتعارض و ينادي بوجود الرقيب ، والرقيب معناه السلطة و السلطة معناها الحاكم وهذا الحاكم قد يكون شخصا دكتاتوريا ، و الحرية لا تقتضي فردا يسمى الرقيب على أفراد المجتمع.[3]

أما رأي لوك في فصل الدولة عن الدين متناسيا خطأ الاعتقاد ، فالدين لا ينفصل عن الحياة برمتها ، ولو فصلنا الدين عن الحياة فإن الحياة تكون في فوضى لأن الدين هو الذي ينظم الحياة ، ونزول الأديان هي معالجة لكل شؤون الحياة الإنسانية في مجال العبادات و العقائد و التشريعات و الأحوال الشخصية و الحرب و السياسة و الأخلاق و المعاملات وسائر نواحي الحياة.[4]

---

[1] – محمد محمد بالروين ، المرجع السابق ، ص ص 97 – 98.

[2] – المرجع نفسه ، ص 98.

[3] – المرجع نفسه ، ص 98.

[4] – إبراهيم مصطفى إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 296.

إن مقالة لوك « رسالة في التسامح » ، أشار فيه أن تسامحه هذا يجب أن يشمل اليهود و المسلمين وسائر البشر الذين يقبلون المبادئ العامة في الأخلاق حتى يكونوا مواطنين صالحين وتكون حكومة ذات قوانين تشريعية سليمة ، لكن هذا التسامح لم ينل المسلمين بخير بسبب الاستعمار الغربي ، ولوك لم يتعلم التسامح الحقيقي من المجتمعات الإسلامية ، لأن التسامح هو وليد الحضارة الإسلامية منذ النبي صلى الله عليه وسلم وحتى زمن الخلفاء الراشدين.[1]

[1] – إبراهيم مصطفى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 296.

الخـــاتـــمـــة

إن الفلسفة السياسية تطورت و ازدهرت عبر العصور وخاصة في العصر الحديث وهذا راجع لعدة عوامل ومن بينها حركة النهضة التي نتج عنها الإصلاح الديني وتأثيره على النظريات السياسية على يد مارتن لوثر و جون كالفن وفلاسفة الإصلاح الديني مما نتج عنه الهجوم العنيف على الدين المسيحي وفصل الأخلاق عن السياسة و الفلسفة ، مما كان له التأثير البالغ في فلاسفة العصر الحديث ومن بينهم هوبز ومالبرانش و سبينوزا ، وكذا جون لوك الذي كان موضوع بحثنا هذا ، ولقد ترتب عن هذا البحث النتائج التالية :

- يتجلى فكر لوك السياسي في « الرسالتين عن الحكومة » اللتين نشرهما في سنة 1690 ، و إن كان قد كتبهما إبان ما يسمى بأزمة الاستبعاد ، أي الفترة التي حاول فيها شيفستبري أن يستبعد دوق يورك من ولاية عرش إنجلترا لأنه كان كاثوليكيا ، وأهم هاتين الرسالتين : الرسالة الثانية « في الحكم المدني» لارتباطها بالحوادث السياسية آنذاك.
- لقد كتب لوك هاتين الرسالتين إبان أزمة استبعاد دوق يورك عن وراثة العرش ، من أجل تبرير إمكان التغيرات الدستورية التي طالب بها حامية شيفستبري وكان هدفه هو الحد من سلطان الملك المطلق.
- الأصل في المجتمع السياسي هو وجود علاقة مباشرة بين كل فرد وبين الله دون أي وسيط سياسي ، فالحالة الطبيعية تنظمها قوانين مستمدة من الله ، و في حالة الطبيعة يكون الناس متساوين أحرارا أمام الرب وتجاه بعضهم بعض ، وسلطان القانون ضروري لهذه الحرية ، إذ بدون القانون الطبيعي لصارت حرية الإنسان فوضى ، ومن هذا القانون الطبيعي نستنتج القانون العقلي الذي يصل به الناس إلى الاتفاق الاجتماعي وقبول هذا الاتفاق ، وقوانين عملية ضرورية لضمان الحرية الفردية ، وفي حالة الطبيعة كانت السلطة التنفيذية للقانون الطبيعي قائمة في كل فرد ، وبعد ذلك اتفق الناس على العيش في مجتمع مشترك تنظمه السلطة التنفيذية المشتركة القائمة على تنفيذ القانون الطبيعي ، وهذه السلطة المشتركة تنقسم إلى ثلاث سلطات : التشريعية و التنفيذية ، و الاتحادية .
- الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع السياسي بغية الحفاظ على الملكية القائمة في القانون الطبيعي و القائلة بأن الإنسان يملك حياته وله الحق في امتلاك الأشياء الضرورية للمحافظة على حياته ، طالما كانت هذه الأشياء مملوكة له بطريقة شرعية (قانونية) أي مأخوذة من الثروة المشتركة بين الناس في الوقت الذي فيه كان الامتلاك الخاص لا يضر أحدا آخر ولا يجرده مما يملك ، وحق الإنسان يكمن في حياته ، وفي عمله ، والحق فيما يملك .

- و السلطة العليا في الحكومة هي السلطة التشريعية ، لأن هي التي تضع القوانين التي يجب على السلطة التنفيذية تنفيذها وفرضها بالقوة ، وإذا انتهكت السلطة التنفيذية الأمانة التي وضعت في عنقها ، فلن يكون هناك التزام نحوها ويمكن عزلها ، و الهيئة التشريعية هي الأخرى يمكن أن تنتهك الأمانة الموضوعة في عنقها و إذا حدث هذا فمن حق الشعب أن يحلها ويقيم غيرها ، ولهذا السبب فمن المرغوب فيه أن تنتخب الهيئة التشريعية لفترة محددة بعدها يتم انتخاب هيئة جديدة وهكذا بانتظام.
- ووظيفة الحكومة وغايتها هي المحافظة على حياة المواطنين وعلى حرياتهم وممتلكاتهم ، ويلزم عن هذا أن الحقوق السياسية تستمد من الملكية ، ومن لا ملكية لهم إما عبيد و إما مجردون من الحقوق السياسية ، وهكذا يؤكد لوك المصالح المشتركة كما يؤكد الملكية الخاصة (الأرض).
- حقوق الفرد السياسية نابعة عن ملكيته ، وبكونه ذا حقوق سياسية يصير ملتزما تجاه الحكومة التي تمثله ، وفي مقابل ذلك لا يجوز للحكومة أن تمس ملكيته بدون موافقته من خلال من يمثله في الحكومة.
- يؤكد لوك ضرورة الفصل بين الدولة و الكنيسة ، لأن هدف الدولة الحياة الأرضية ، وهدف الكنيسة الحياة السماوية ، نحن نولد ملك الوطن لا ملك الكنيسة ، ولا ندخل فيها إلا طوعا ، ولما كان المجتمع المدني غير قائم على مصالح الكنيسة فليس للدولة أن تراعي العقيدة الدينية في التشريع ، ولا محل للقول بدولة مسيحية ، مبدأ الدولة أن لكل أن يستمتع بجميع ما يعترف به للغير من حقوق، فيجب على الدولة أن تجيز جميع أنواع العبادة الخارجية ، وتدع الكنيسة تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالعقيدة و العبادة وفقا للقوانين العامة ، فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني .
- أجاز لوك مقاومة من ينقض عهوده من الأفراد أو الحكام ، و ينبثق الحق في الثورة على الحكومة المركزية من حال إساءة استعمال (السلطة) ويحق للمواطنين أن يحتفظوا بحقهم في خيار الثورة على الحكام ، وينتج عن هذا مذهب لوك في مقاومة الحكومة أو الثورة عليها ، كما عرضه في الفصل الأخير من الرسالة الثانية في الحكومة « في الحكم المدني».
- وخلاصة رأي لوك في الثورة هو أن الحاكمين قد يستبدون بمن يلتزم هؤلاء الحاكمون بخدمتهم ، سواء كان هؤلاء الحاكمون ملوكا ، أو جماعات ، أو مغتصبين يطالبون بالسلطة المطلقة ، ففي مثل هذه الأحوال ، أي أحوال استبداد الحاكم بالمحكومين ، فإن من حق الشعب أن يثور على الحاكم إذا لم يكن هناك سبيل آخر للإصلاح غير الثورة.

- من خلال الثورة يمكن أن تحل الحكومة ، وحل الحكومة ليس معناه حل المجتمع ، إذ الفرض من الثورة الإتيان بحكومة جديدة ، وليس العودة إلى حالة الطبيعة (الفوضى) ، وحل الحكومة قد يحدث في أحوال عديدة ، من أبرزها : حين تحل الإرادة الاستبدادية لشخص واحد أو أمير محل القانون ، وحين يحول الحاكم بين الهيئة التشريعية وبين أن تجتمع اجتماعا قانونيا ، و حين يحدث تزييف في الانتخابات ، وحين تقوم حكومة أجنبية بإخضاع الشعب ، وحين تهمل السلطة التنفيذية في القيام بمهامها أو تتركها ، ففي جميع هذه الأحوال تعود السيادة إلى المجتمع ، ويكون من حق الشعب أن يتولى عمل السلطة العليا و التشريع لنفسه ، أو أن يضع نظاما جديدا ، أو أن يضع السيادة في أيد جديدة تحت نفس النظام ، حسبما يرى الشعب أنه الأحسن.

قائمـــة المصادر والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

(بيبليوغرافيا البحث)

أولا – المصادر :

1– جون لوك : الحكومة المدنية ، ترجمة : محمود شوقي الكيال ، د ط ، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر ، دتا.

2– جون لوك : في الحكم المدني ، ترجمة : ماجد فخري ، د ط ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1959.

3– جون لوك : رسالة في التسامح ، ترجمة : منى أبو ستة ، تقديم ومراجعة : مراد وهبة ، ط1 ، المجلس الأعلى للثقافة ، الإسكندرية ، 1997.

ثانيا – المراجع :

1– أحمد ملاح : المختصر في تاريخ الفلسفة الغربية من طاليس إلى باشلار ، ط1 ، رياض العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2006.

2– أميرة حلمي مطر : الفلسفة السياسية من آفلاطون إلى ماركس ، ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1995.

3– آرسطو طاليس : السياسة ، ترجمة : أحمد لطفي السيد ، د ط ، الدار القومية للطباعة و النشر ، روض الفرج ، دتا.

4– إبراهيم مصطفى إبراهيم : الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، دط ، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2000.

5– إسماعيل زروخي : دراسات في الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001.

6– باروخ سبينوزا : علم الأخلاق ، ترجمة : جلال الدين سعيد ، دط ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، دتا.

7– باروخ سبينوزا : رسالة في اللاهوت و السياسة ، ترجمة : حسن حنفي ، مراجعة : فؤاد زكرياء ، ط1 ، دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2005.

8- برتراند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة : محمد فتحي الشنيطي ، دط ، الدار المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1977.

9- جان توشار : تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار ، ترجمة : ناجي الدراوشة، ج2 ، ط1 ، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر ، دمشق ، 2010.

10- جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، ترجمة : حسن بلال العروسي ، مراجعة وتقديم : عثمان خليل عثمان ، الكتاب الأول ، دط ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، دتا.

11- وليم كلي رايت : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ترجمة : محمود سيد أحمد ، تقديم ومراجعة : إمام عبد الفتاح إمام ، ط1 ، التنوير للطباعة و النشر ، بيروت ، 2010.

12- زكي نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، دط ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، 1999.

13- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط5، دار المعارف ، القاهرة ، دتا.

14- ليوشتراوس ، جوزيف كروسي : تاريخ الفلسفة السياسية ، ترجمة : محمود سيد أحمد ، مراجعة وتقديم : إمام عبد الفتاح إمام ، ج1 : من ثيوكيديديس حتى اسبينوزا ، دط ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005.

15- ليوشتراوس ، جوزيف كروسي : تاريخ الفلسفة السياسية ، ترجمة : محمود سيد أحمد ، مراجعة : إمام عبد الفتاح إمام ، ج2 : من جون إلى هيدجر ، ط1 ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005.

16- محمد وقيع الله أحمد : مدخل إلى الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2010.

17- محمد محمد بالروين : فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين و الإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2006.

18- مصطفى النشار : تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون ، ط1 ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999.

19- مختار عريب : الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيواتيقا ، دط ، مؤسسة عنوان الحكمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

20- نيقولا مكيافلي : الأمير ، ترجمة : محمد لطفي جمعة ، دط ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، 2012.

21- عبد المجيد عمراني : محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي السياسي ، ط1 ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2008.

22- عزمي إسلام : جون لوك ، دط ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2006.

23- علي عبود المحمداوي : الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديات الصغرى ، ط1، دار الروافد الثقافية ، بيروت ، 2012.

24- علي عبود المحمداوي : الفلسفة السياسية ، ط1 ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2015.

25- علي فهمي خشيم : الفلسفة و السلطة ، ط1 ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، بنغازي ، 1999.

26- فاروق عبد المعطي : جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993.

27- فضل الله محمد إسماعيل : فلسفة السياسة ، دط ، دار الجامعية الجديدة ، الآزاريطة ، 2008.

28- راوية عبد المنعم عباس : الفلسفة الحديثة و النصوص ، دط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1987.

29- راوية عبد المنعم عباس : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية ، دط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1985.

30- توماس هوبز : اللفياثان ، ترجمة : ديانا حرب و بشرى صعب ، مراجعة وتقديم : رضوان السيد ، ط1 ، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، أبو ظبي ، 2011.

ثالثا – المعاجم و الموسوعات :

1-أندري لالاند : موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب : خليل أحمد خليل ، المجلد الأول ، ط2 ، منشورات عويدات ، بيروت – باريس ، 2001.

2-إبراهيم مدكور : المعجم الفلسفي ، دط ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1983.

3-جميل الحاج : الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الإجتماعي ، ط1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 2000.

4-عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج1 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1984.

5-عبد الرحمان بدوي : موسوعة الفلسفة ، ج2 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1984.

رابعا- المجلات :

1-أحمد عبد الحليم عطية ، « الفلسفة و المجتمع المدني جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية نصوص فلسفية» ، أوراق فلسفية ، دار الثقافة العربية ، (4) ، 2007.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

مقدمة 01

❖ **الفصل الأول : تطور الفكر السياسي في العصر الحديث**

تمهيد 06

أولا – مفهوم الفلسفة السياسية 07

1- تعريف السياسة 07

2- تعريف الفلسفة السياسية 07

3- تعريف علم السياسة 08

4- ميزات الفلسفة السياسية 08

ثانيا – عوامل تطور الفكر السياسي في العصر الحديث 10

1- عصر النهضة 10

ثالثا – ملامح تطور الفكر السياسي في العصر الحديث 14

1- هوبز 14

2- نيقولا مالبرانش 17

3- سبينوزا 18

استنتاج 21

❖ **الفصل الثاني : نظرية العقد الاجتماعية عند جون لوك**

تمهيد 23

أولا – المسار الفكري لجون لوك 24

1- أهميته في حركة التنوير 25

2- أهميته في تاريخ الفلسفة 26

ثانيا – مفهوم العقد الإجتماعي 27

ثالثا – الحالة الطبيعية 29
1- حالة الحرب 31
2- حالة العبودية 33
رابعا – نشأة المجتمع السياسي 34
1- الملكية 36
2- الحرية 37
استنتاج 38

❖ الفصل الثالث : المجتمع السياسي في فكر جون لوك

تمهيد 40
أولا – الحكومة وفصل السلطات 41
1- فصل السلطات 41
2- وظائف الحكومة..... 47
ثانيا – أشكال الدولة.....49
1- الديمقراطية 49
2- الأوليجاركية 50
3- الملكية 51
ثالثا – فصل الدولة عن الكنيسة 52
رابعا – حق الشعب في الثورة 57
استنتاج 61
- **النقد**..... 62
- **الخاتمة** 66
- **قائمة المصادر والمراجع** 70
- **فهرس الموضوعات** 75

ملخص البحث .

ملخص بالعربية لمذكرة ماستر بعنوان

(الفكر السياسي عند جون لوك)

مقدمة من طرف الطالب : منصور عبد الرزاق

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم الفلسفة

إن الفلسفة السياسية عرفت تطورا ملحوظا في العصر الحديث وذلك راجع لعدة عوامل من بينها حركة النهضة وما أسفر عنها من إصلاح ديني بزعامة " جون كالفن ومارتن لوثر " زعيم الإصلاح الديني ، مما نتج عنه الهجوم العنيف ضد الكنيسة ، و فصل الدولة عن الدين و الأخلاق وذلك على يد الإيطالي مكيافلي الذي عاصر بدوره الفساد الأخلاقي و الإجتماعي و السياسي ، مما كان لهم التأثير البالغ على فلاسفة العصر الحديث، ومن بينهم : " هوبز" الذي قدم فلسفة سياسية بصورة موضوعية على أساس علمي ، وكذا "مالبرانش" الفيلسوف الفرنسي الذي يغلب على فلسفته السياسة النزعة الدينية الصوفية ، وكذا " سبينوزا" الذي كان من مناصري السلطة المطلقة.

أما بالنسبة لـ " جون لوك " فالأمر متغير تماما ، فقد إعتبر أن للإنسان حقوق مطلقة ، وأن حال الطبيعة تقوم على الحرية ، وحق الفرد يكمن في تنمية حريته و الدفاع عنها وعن كل ما يلزم منها من حقوق مثل حق الملكية الشخصية لأنها موجودة في حال الطبيعة ، و أنها سابقة عن المجتمع المدني وهي حق طبيعي.

أما فيما يخص المجتمع و الحكومة فقد قسم لوك الحكومة إلى ثلاث سلطات غايتها خدمة الصالح العام وهي كالآتي : السلطة التشريعية (سن القوانين) ، السلطة التنفيذية (تنفيذ القوانين) ، السلطة الفيدرالية (مباشرة العلاقات الدولية مع المجتمع العالمي) ، ولقد فصل لوك بين هذه السلطات الثلاث ، أما عن وظيفة الحكومة فهي تقوم على الحفاظ على حرية الأفراد و أملاكهم الخاصة.

أما عن أشكال الحكومة فهي ثلاث : الديمقراطية (سلطة الجماعة) ، الأوليجاركية (سلطة الأقلية)، الملكية (سلطة الفرد الواحد)، أما فيما يخص فصل الدولة عن الدين فقد قال لوك بأنه أمر محتوم لأن كل واحد منهما له غاية و هدف مختلف عن الآخر ، ولقد أعطى لوك حق الشعب في الثورة على الحكام الذين لم يحققوا المهمة التي وكلوا بها.

Résumé

Résumé en arabe est une adresse postale de mât Remarque (Political pensais quand John Luka)

Soumis par la requérante : Mansour Abdul Razak Collège des sciences humaines et sociales Département de philosophie

Philosophie politique, j'ai connu une évolution significative dans les temps modernes en raison de plusieurs facteurs, notamment le mouvement de la Renaissance et la réforme religieuse qui en découle, dirigé par le leader de la réforme, ce qui entraîne l'attaque « John Calvin et Martin Luther »

Le contemporain tourner la corruption morale, sociale et politique, qui a eu des répercussions profondes sur des philosophes modernes, parmi lesquels : « Hobbs » qui a donné une philosophie politique objectivement sur une base scientifique, mais aussi philosophe « Malebranche »

Qui avaient été des partisans du pouvoir absolu. Quant à « John Locke » est très variable, il a estimé que les droits de l'absolu, nature affaire humaine fondée sur la liberté, et le droit réside dans le développement de sa liberté et de défendre et k

Tels que le droit aux biens personnels parce qu'ils existent dans le cas de nature et qu'il parlait de la société civile et est un droit naturel. Quant à la société et les ministères du gouvernement, autorités du but de Lok trois public intéressent et sont comme suit (Direct relations internationales avec la communauté internationale), nous avons une serrure séparée entre ces trois puissances, soit par l'emploi du gouvernement est de préserver la liberté des individus et de leurs biens. En ce qui concerne les trois formes de gouvernement : aldimker

Propriété (puissance par habitant), en ce qui concerne la séparation de l'état de religion, verrouillage qui est inévitable, parce que chacun d'eux a un but et un objectif différent de l'autre, et il donna à Luke une souverains de gens révolution qui n'a pas atteint un

تم بحمد الله